شتاء-ربيع 2000

برنامج الامم المتحدة للبيئة

أمواج المتوسط

وحدة تنسيق خطة عمل البحر المتوسط - نشرة اخبارية تصدر بالعربية والانجليزية والفرنسية - العدد 41/40

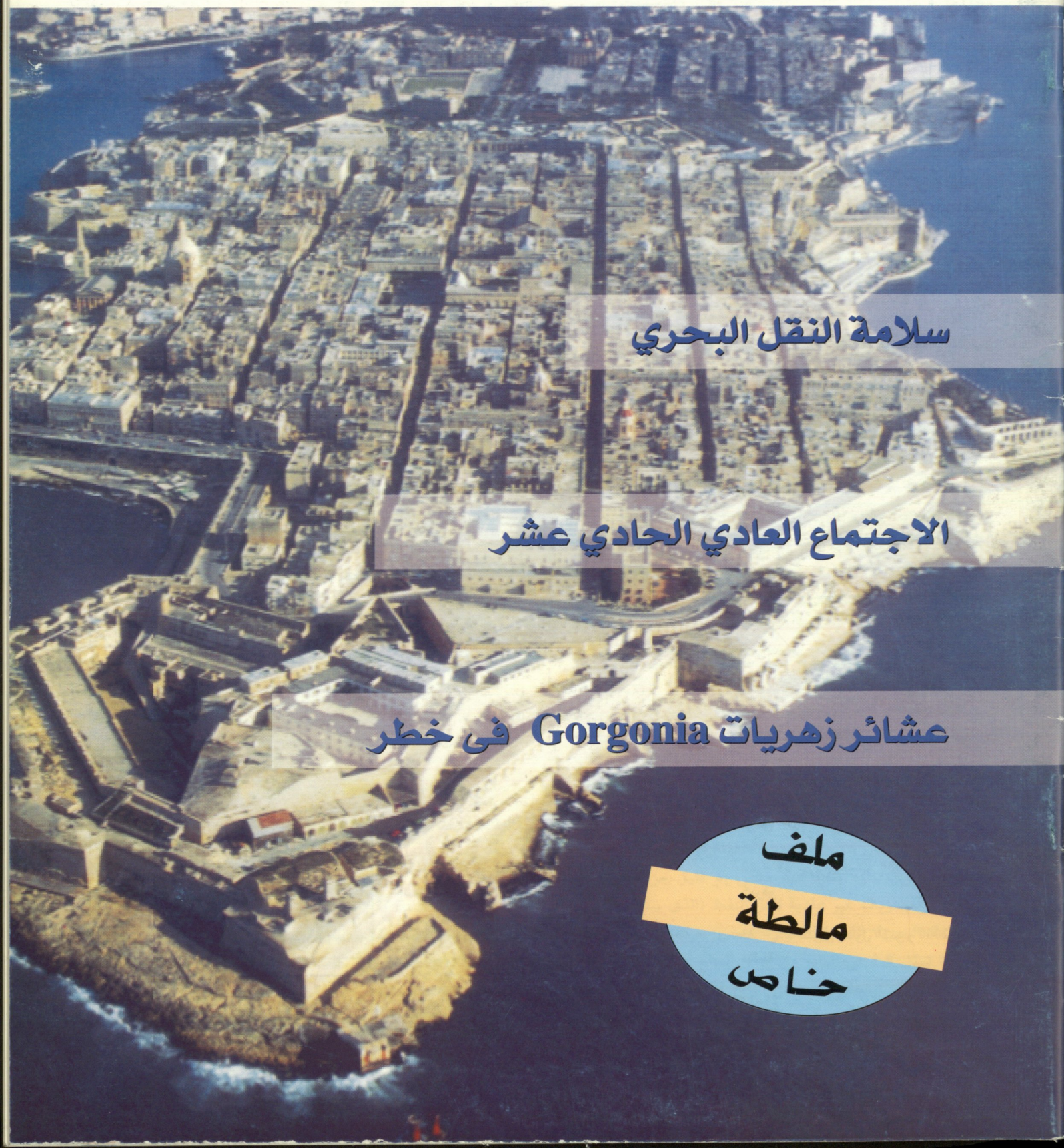

سلامة النقل البحري

الاجتماع العادي الحادي عشر

عشائر زهريات Gorgonia في خطر

ملف مالطة خاص

موجز

2 **تقويم خطة عمل البحر المتوسط**

3 **الافتتاحية :**
السفينة Erika : سلامة النقل البحرى وتنقيح بروتوكول "حالات الطوارئ"

5 **الاجتماع الحادى عشر للأطراف المتعاقدة فى مالطة**
ما هو بالضبط "الاجتماع العادى للأطراف المتعاقدة؟"

7 "الجرد" الذى وضعته الدول الساحلية

8 المكتب الجديد

9 توصيات ومقترحات عمل لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة كما اعتمدت فى مالطة : الإعلام والمؤشرات والسياحة

ملف مالطة

10 مقابلة مع السيد Dimech Zammit وزير البيئة فى مالطة

12 مالطة : ملف

13 كيان جزيرة يتعرض للخطر

اجتماعات خطة عمل البحر المتوسط

17 اجتماع لجنة توجيه لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة (تونس، كانون الثانى/يناير 2000)
اجتماع وحدة التنسيق ومراكز الأنشطة الإقليمية (أثينا، كانون الثانى/يناير 2000)

مكافحة التلوث

17 اتفاق بين مدبول وجامعة جنوة بشأن الرصد الأحيائى

صيانة التنوع البيولوجى

18 بدأ نفاذ بروتوكول "المناطق المتمتعة بحماية خاصة والتنوع البيولوجى" فى 12 كانون الأول/ديسمبر
بعثة خطة عمل البحر المتوسط ومركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة إلى ليبيا.

19 ملجأ الثدييات البحرية

21 الموت المتعاقب لعشائر زهريات Gorgonia المنتشر فى البحر المتوسط

التنمية المستدامة

برنامج الأعمال ذات الأولوية

22 حلقة عمل (مالطة) بشأن التخطيط المتكامل لشبكات المياه الحضرية .
حلقة عمل (Toulon) بشأن الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية وأحواض الأنهار
مشروع بيان عملى لنهر Centina

الخطة الزرقاء

23 حلقة عمل تونس بشأن المراصد، بقلم Silvia Lavia (الخطة الزرقاء)

داخل خطة عمل البحر المتوسط

24 المغادرون..... الواصلون

منشورات خطة عمل البحر المتوسط

25 تخطيط الأرض المنظورى (الخطة الزرقاء)
دليل تشغيلى لبرامج إدارة المناطق الساحلية (برنامج الأعمال ذات الأولوية)
مبادئ توجيهية للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية وأحواض الأنهار
دليل بشأن المحددات الأحيائية (برنامج الأمم المتحدة للبيئة / RAMOGE)

26 رؤية للمياه (البرنامج العالمى للمياه/الخطة الزرقاء)
"الإنتاج الأنظف فى منطقة البحر المتوسط" (ANPA، ايطاليا)

نشرة News CP

27 استعراض الكتب

نشرة The Accobams
برنامج الأمم المتحدة للبيئة / مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية : "الصراع فى كوسوفو" النتائج المترتبة على البيئة
المناطق المتمتعة بحماية خاصة

28 "أسبانيا : السياحة المستدامة"
"الطحالب القاتلة"، بقلم A. Meinesz

ما هى خطة عمل البحر المتوسط ؟

تحاول خطة عمل البحر المتوسط حماية بيئة وتنمية حوض البحر المتوسط . فقد أعتمدت دول البحر المتوسط والجماعة الاوروبية الخطة فى برشلونة (أسبانيا) فى عام 1976 تحت إشراف برنامج الامم المتحدة للبيئة ويتألف إطارها القانونى من اتفاقية برشلونة (1976، ونقحت فى عام 1995) وستة بروتوكولات تشمل بعض الجوانب المحددة لحماية البيئة ويقوم هيكل خطة العمل حول وحدة تنسيق موجودة فى أثينا وستة مراكز للانشطة الاقليمية موزعة على نطاق البحر المتوسط وبرنامج مدبول بشأن رصد التلوث ومكافحته. وتجتمع دول البحر المتوسط والاتحاد الاوروبى كل عامين لتحديد ميزانية وبرنامج خطة عمل البحر المتوسط.

"**أمواج المتوسط**" هى نشرة اخبارية تصدرها وحدة تنسيق خطة عمل البحر المتوسط بالعربية والانجليزية والفرنسية والقصد منها أن تكون نشرة إخبارية غير رسمية ولا تعكس بالضرورة آراء خطة عمل البحر المتوسط أو برنامج الامم المتحدة للبيئة ويجوز استنساخ الاخبار والمقالات والمقابلات بحرية بالاشارة أو دون الاشارة الى "**أمواج المتوسط**". إلا أن المقالات الموقعة ينبغى استنساخها بعد الحصول على موافقة المؤلف. واذا كان لديكم اقتراح بمقالة عن موضوع يتعلق بالعلوم البحرية، رجاء الاتصال بالسيد :

Gerard Pierrat, Editor MEDWAVES, Coordinating Unit, for the Mediterranean Action Plan, 48 Vas. Konstantinou, 16635 Athens, Greece,
Tel. (0030 1) 7273100, Fax (0030 1) 7253197. To consult the MAP homepage, **http://www.unepmap.org**

صورة الغلاف :
فالتا، مالطة

طبعت على ورق معاد دورانه

تقويم خطة عمل البحر المتوسط

اجتماع مشاورة خبراء لاستكمال معايير وضع أولويات "للمناطق الخطرة" للتلوث والمناطق الحساسة	21 - 22 آذار/مارس 2000 **أثينا، اليونان**
حلقة عمل بشأن وضع خطة طوارئ وطنية وتنفيذها	9 - 11 نيسان/إبريل 2000 **بيروت، لبنان**
بناء القدرات لمقاومة التصحر والانجراف فى منطقة البحر المتوسط	18 - 20 نيسان/إبريل 2000 **فالتا، مالطة**
مؤتمر العرض النهائى لبرنامج إدارة المناطق الساحلية "إسرائيل"	24 أيار/مايو 2000 **القدس**
لجنة التوجيه للاستعراض الإستراتيجي لعام 2000 (لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة)	11-12 أيار/مايو 2000 **موناكو**
اجتماع مكتب الأطراف المتعاقدة	9-10 أيار/مايو 2000 **مالطة**
حلقة عمل للخبراء القانونيين بشأن تنفيذ اتفاقية برشلونة	8 - 10 حزيران/يونيه 2000 **تونس**
الاجتماع الرابع للجنة توجيه لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة	22 - 23 حزيران/يونيه 2000 **كورفو**
اجتماع جهات اتصال المركز الإقليمي للاستجابة لحالات طوارئ التلوث البحرى	23 - 27 تشرين الأول/أكتوبر 2000 **مالطة**
الاجتماع السادس لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة	21-25 تشرين الثاني/اكتوبر **تونس**

السفينة Erika، سلامة النقل البحرى وتنقيح بروتوكول "حالات الطوارئ"

بدأت الألفية الجديدة بعنف، محذرة مما يخبؤه القدر لنا فى المستقبل القريب ما لم نغير من سلوكنا والقواعد الأخلاقية التى نسير عليها تغييرا جوهريا. وبالطبع ليس هناك دليل على أن "العاصفة غير العادية" -إذا استخدمنا مصطلح خبراء الأرصاد الجوية- التى عصفت بأوروبا الغربية بين 21 و 24 كانون الأول/ديسمبر 1999،بادئه بفرنسا التى دمرت غاباتها وتراثها المعماري تدميرا شديدا والتى أثرت أيضا على المملكة المتحدة وألمانيا وسويسرا وإيطاليا وأسبانيا، يمكن أن نعزيها إلى تغير المناخ أو "الأحداث الشديدة" التى يتنبؤ بها خبراء الفريق الحكومى الدولى المعنى بتغير المناخ. إلا أن الافتقار إلى الدليل العلمى ليس عذرا لضياع الوقت. فينبغى مواصلة البحوث فى مجال تغير المناخ وزيادتها وذلك انتظارا للدليل الذى يرشدنا إلى الخيارات السياسية التى ينبغى أن تحترم الحد الأدنى من الالتزامات التى تم الاتفاق عليها فى كيوتو لمكافحة آثار الاحتباس الحرارى، وذلك عن طريق استخدام مبدأ الحذر.

إن الحدث الآخر الذى وقع قبل ذلك بعدة أيام، ليس هناك شك فى أسباب حدوثه. لقد كان تحطم ناقلة النفط Erika عند شاطئ بريتانى فى يوم 12 كانون الأول/ديسمبر 1999 وانسكاب الوقود الثقيل الذى لوث الخط الساحلى وقضى على عشرات الآلاف من الطيور البحرية ودمر اقتصاد المنطقة بكاملها هو نتيجة للفشل. إن التحقيقات الجارية الآن سوف تبين طابع هذا الفشل ومن المسئول عنه. فبعد مرور عشرين عاما على كارثة السفينة Amoco Cadiz، عندما تعالت الصيحات "لن يتكرر ذلك أبدا"، أدت نفس الأسباب مرة ثانية إلى نفس الأثر وأظهرت مرة أخرى الحقائق التى تم إثباتها والمتوفرة لدينا حقيقية مروعة : مازالت السفن العتيقة (يبلغ عمر 57.3 فى المائة من ناقلات الغاز والنفط أكثر من 25 عاما) تبحر وتحمل بضائع خطرة دون تدابير كافيه للرقابة والتفتيش ووسائل تقنية غير فعالة للتدخل فى بعض الحوادث وندرة الاستثمار فى التكنولوجيات التى قد تجعلها اكثر كفاءة. وماذا عن البحر المتوسط فى هذا المشهد؟ بالرغم من عدم تأثره مباشرة، فهو يتعرض لشاغل نتيجة جوانب عدة. فإذا نظرنا لخط الرحلة، فسنجد أن خلال عدة ساعات أو أكثر كان سيتعرض بدن السفينة إلى التشقق فى مياه البحر المتوسط. وباعتباره بحرا شبه مغلق به قليل من الحركة المدية، ومعرض لمستويات غير عادية لنقل النفط (الذى يبلغ طبقا لبيانات المنظمة البحرية الدولية، حوالى خمس حركة النقل العالمية فى منطقة تمثل 7.0 فى المائة من بحار العالم أو 280 مليون طن فى عام 1999 من المجموع العالمى البالغ 1403 مليون طن نظرا لأنه الطريق الرئيسى الذى يصل بين الدول المصدرة فى الخليج بالدول المستوردة فى أوروبا وأمريكا)، فقد وضعت الاتفاقية الدولية لمنع التلوث من السفن 73 / 78 تصنيفا له على أنه "منطقة خاصة" (معرضة للتأثر بشكل كبير)، ويتعرض البحر المتوسط بصورة دائمة إلى مخاطر إنسكاب النفط على نطاق السفينة Erika الذى له نتائج مساوية فى الخطر على البحر وخطه الساحلى. ومن المقدر وجود حوالى 2000 سفينة فى أى وقت تجوب مياه البحر المتوسط، من بينها 250 إلى 300 من ناقلات النفط (برنامج الأمم المتحدة للبيئة 1989؛ البنك الدولى/مصرف الاستثمار الأوروبي 1990). ويبين مسح الحادث الذى قام به المركز الإقليمي للاستجابة لحالات طوارئ التلوث البحرى وقوع حوالى ثلاثين حادث فى السنة (24 فى عام 1998 و 27 فى عام 1999). وكان نصف الحوادث البالغة 249 التى تم الإبلاغ عنها خلال الفترة 1990 - 1999 يتضمن انسكاب الملوثات فى البحر (النفط ومواد خطرة أخرى)، وتراوح الحجم بين عشرات الأطنان و 12000 طن. وبناء على الترتيب التنازلى لأسباب الحوادث كانت كما يلى : الحرائق والانفجارات والجنوح والتصادم والغرق وأسباب أخرى، وفى كل حالة كانت هناك فروق رئيسية على أساس حجم الانسكاب، يعتمد على الظروف المحددة التى تحوط بالحادث -ولا سيما حالة الطقس.

إن محور النقل البحرى الرئيسى يجرى بين الشرق والغرب، والعكس بالعكس، مارا بصقلية ومالطة وعلى طول الخط الساحلى للمغرب بالرغم من وجود تدفق من شمال أفريقيا إلى شواطئ أوروبا الشمالية. إن اكثر المناطق المتعرضة للتأثر بالحوادث والمهددة بمخاطر رئيسية هو مضيق جبل طارق ومضيق ميسينا، وقناة السويس وقناة صقلية ومداخل (الدردنيل وبحر مرمرة والبوسفور)، وعدة موانئ مثل جنوة وليفورنو والبندقية وتريستا وبيرياس وليماسول ولارنكا وبيروت والإسكندرية. إن عنق الزجاجة الذى أصبح يشكل شاغلا طوال السنوات العشر الماضية هى مضايق بونافاسى ذات العشرة كيلو مترات بين جزيرتى كورسيكا وسردينيا، نظرا لأوضاع النقل البحرى الخطرة وزيادة حركة النقل بنسبة 40 فى المائة منذ عام 1985 (المنظمة البحرية الدولية، 1993)، التى تتألف أساسا من ناقلات تنقل النفط ومواد كيميائية خطرة.

وبينما تتصدر عادة بقع النفط العناوين الرئيسية فى الصحف، هناك أشكال أخرى من تلوث النفط على أساس الحجم السنوى المنسكب فى البحر المتوسط بصورة خاصة، يتجاوزها بالرغم من صعوبة تقدير أى أرقام لها: وبالرغم من الحظر التام لعمليات إزالة مياه الصابورة والغاز تتواصل فى البحر فى غياب نظام للرصد الساحلى الإقليمي

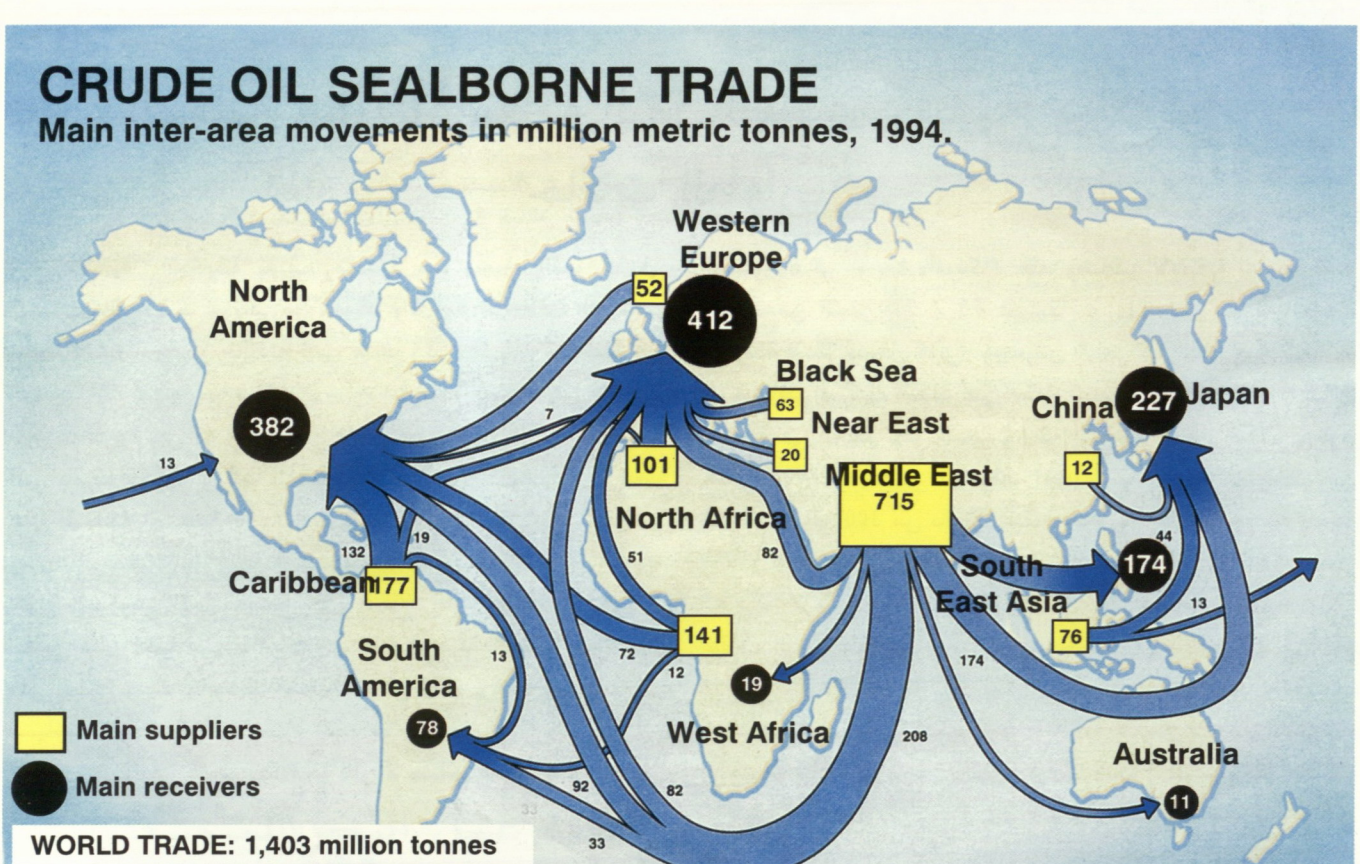

وباستخدام الرصد الجوى وبواسطة السواتل، والشاهد على ذلك هى بقع وكتل القطران التى توجد على طول الخط الساحلى، وعمليات التسرب الناتجة عن الشحن والتفريغ فى الموانى، وانتشار الملوثات من السفن غير النفطية التى يجرى تشغيلها بالوقود الثقيل وزيت الوقود ومواد التشحيم التى تنسكب خلال حوادث بسيطة ولكن متكررة؛ وأخيرا، التلوث من عمليات الملاحة الساحلية وقوارب النزهة.

وخلال اجتماعهم الحادى عشر فى مالطة فى تشرين الأول/أكتوبر الماضى، اتفقت الأطراف المتعاقدة فى اتفاقية برشلونة على الانتهاء من تنقيح بروتوكول "حالات الطوارئ"، الذى بدأ نفاذه منذ عام 1978، وهو البرتوكول الوحيد الذى لم يستكمل من منظومة برشلونة. ومع الاجتماع الثانى للخبراء التقنيين والقانونيين المخطط لعام 2000، وفى أعقاب مؤتمر للمفوضين ستكون مهمته اعتماد هذه التعديلات، اصبح هذا العمل، تحت إشراف خطة عمل البحر المتوسط والمركز الإقليمي للاستجابة لحالات طوارئ التلوث البحرى، أكثر إلحاحا فى الحالة الراهنة. وعهد اجتماع مالطة أيضا الى المركز الإقليمي وضع برنامج لتنفيذ مرافق الاستقبال فى الموانئ المؤهل بموجب صك برنامج المساعدة الأوروبية المتوسطية، الذى سيوفر لجميع السفن -بما فى ذلك ناقلات النفط التى تتردد على موانئ البحر المتوسط- وسائل التخلص من مياه قاع السفينة الآسنة والنفايات الزيتية الأخرى. فإذا كانت جميع الموانئ الرئيسية فى البحر المتوسط مزودة بمرافق استقبال كافية، سيؤدى هذا إلى الحد من مشكلة التخلص من مياه الصابورة فى البحر، ولو انه لن يحل المشكلة تماما (ولا تدخل عادة معظم ناقلات النفط التى تعبر البحر المتوسط أى من موانئها).

إن المجال الجديد لقانون النقل البحرى فى البحر المتوسط ينبغى وضعه على أساس التركيز والتنسيق على جميع مستويات التخصص والمسئولية، إن استكمال بروتوكول "حالات الطوارئ" عليه أن يستفيد من الطلب اليوم للقيام بإصلاحات صارمة دون تأخير، بدءا من وضع المسئولية على كاهل المشغلين الرئيسيين. وفى المناقشات الأخيرة فى برلمانات وطنية لعديد من الدول الساحلية للبحر المتوسط وفى البرلمان الأوروبى خلال دورة كانون الثانى/يناير 2000، واجتماعات مؤجرى السفن وأصحاب السفن والقادة السياسيين عقب غرق السفينة Erika، تبين أن هناك اتفاقا فى الآراء لدعم إصلاح القانون وزيادة فاعلية فرضه فى المناطق الحساسة. وهذه فرصة لا تعوض إذا أردنا تجنب تكرار الكوارث الايكولوجية التى ليس لها علاقة بالقدر.

أمواج المتوسط

الاجتماع العادى الحادي عشر للأطراف المتعاقدة فى مالطة

(27-30 تشرين الأول/اكتوبر 1999)

اعتمدت الدول الساحلية العشرين والجماعة الأوروبية ميزانيتها البرنامجية لفترة السنتين 2000 - 2001 ووافقت على مجموعة من التدابير المحددة : حماية فعالة أكثر للأنواع المهددة بالانقراض والموائل المعرضة للتأثر والانتقال إلى المرحلة التشغيلية لبرنامج العمل الاستراتيجي لمكافحة التلوث وتنقيح بروتوكول "حالات الطوارئ" وقبول أعضاء جدد فى لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة وتوصيات وبرنامج عمل لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة واستراتيجية الاعلام.

ما هو بالتحديد الاجتماع العادى للأطراف المتعاقدة فى اتفاقية برشلونة؟

قد يكون من المفيد أن نقدم شرحا موجزا للقراء المهتمين بمستقبل البحر المتوسط غير الملمين بالمصطلحات التى يستخدمها السياسيون والخبراء والعلماء الذين لهم دور مباشر فى برنامج البحر المتوسط. إن "الاجتماع العادي" هو أعلى هيئة لاتخاذ القرارات "للأطراف المتعاقدة" -أى جميع الدول الساحلية زائدا الجماعة الأوروبية، التى كانت "طرفا" فى اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها منذ عام 1976. وفى هذا الاجتماع الذى يعقد كل سنتين- طبقا لممارسة وجدول زمنى يجرى احترامهما-فى بلد من بلدان البحر المتوسط مختلفة فى كل مرة، يجرى استعراض الأنشطة الماضية ويناقش برنامج وميزانية خطة عمل البحر المتوسط لفترة السنتين المقبلة. ويعقد الاجتماع العادي على المستوى الوزاري (وزراء أو رؤساء مصالح فى وزارات). وينفذ العمل التمهيدي اجتماع "جهات الاتصال" (وعادة تتألف من موظفين فى الوزارات يعملون كجهات اتصال بين خطة عمل البحر المتوسط والحكومات)، يتم قبل شهرين أو ثلاثة قبل الاجتماع ويتناول الجوانب التقنية لكي "يمهد الطريق" للسياسيين. ومن جانبها، تضع أمانة اتفاقية برشلونة التى يوفرها برنامج الأمم المتحدة للبيئة، التى تتألف من وحدة تنسيق خطة عمل البحر المتوسط التى مقرها أثينا ومراكز الأنشطة الإقليمية وتقدم تقريرا مرحليا يركز على بنود جدول الأعمال الذى يقوم بدور وثيقة عمل للاجتماع. وفضلا عن الوفود الوطنية والجماعة الأوروبية، يجوز أن ترسل مؤسسات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية مراقبين (فى اجتماع مالطة فى تشرين الأول/اكتوبر الماضى مثلت ست مؤسسات للأمم المتحدة و18 منظمة حكومية دولية وغير حكومية على هذا الأساس). ويشارك المراقبون فى المناقشات على أساس مساو للوفود الوطنية إلا أنه لا يحق لهم التصويت (وهو نادرا ما يحدث لأن القرارات تؤخذ بإجماع الآراء). وهذا الانفتاح تجاه المجتمع المدنى هى سمة مميزة للتعاون المتوسطى الذى زاد خلال السنوات القليلة الماضية. وفى عام 1996 توج هذا الانفتاح بانشاء لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة، وهى هيئة استشارية لخطة عمل البحر المتوسط تمثل فيها السلطات المحلية والعاملين فى المجال الاجتماعى الاقتصادى والمنظمات غير الحكومية على أساس مساو للبلدان. وفى كل اجتماع عادى تنتخب الأطراف المتعاقدة مكتبا جديدا، يتألف من 6 أطراف متعاقدة، يكون مسؤولا عن تناول أى مسائل قد تثار بين الاجتماعات ولإصدار توجيهات للأمانة. وفى ختام كل اجتماع عادى تعتمد الأطراف تقرير الاجتماع (بالإنجليزية والعربية والفرنسية والأسبانية) الذى يعتبر وثيقة مرجعية و"السلطة الرسمية" للأطراف من أجل الأنشطة التى ستنفذ والمبالغ التى ستنفق فى فترة السنتين القادمة للعناصر المختلفة فى البرنامج.

الدعوة الى الاسراع بالتصديق على منظومة برشلونة المنقحة

إن هذه هى المشكلة القانونية الرئيسية التى تواجه خطة عمل البحر المتوسط، فحتى يتم التوصل الى العدد المطلوب من التصديقات لا يمكن بدء نفاذ التعديلات التى أدخلت فى عام 1995 ولا اعتماد البروتوكولات الجديدة ("عرض البحر" و "النفايات الخطرة")، ومن ثم فإن منظومة برشلونة الجديدة فى حالة توقف بشأن بعض النقاط التى تمثل تقدما فى مجال القانون الدولي : مبدأ الحذر ومبدأ "الغرم على الملوث" والرقابة الصارمة على الامتثال للتشريعات الحالية واستخدام تكنولوجيات نظيفة والادارة الساحلية الرشيدة. لقد أقرت جميع الوفود بأنها ترغب فى بدء نفاذ كل هذا فى عام 2000، ولكن الأمر يستغرق وقتا طويلا لتصبح النوايا الحسنة شيئا آخر (انظر جدول تصديقات البلدان المقابل، صفحة 6). ومع ذلك هناك أخبار جيدة: فى 12 كانون الأول/ديسمبر 1999 (أى عقب ستة أسابيع من اجتماع مالطة) بدء نفاذ برتوكول المناطق المحمية والتنوع البيولوجي (مثل أى صك جديد يتطلب ستة تصديقات فى مقابل 15 تصديقا للاتفاقية المعدلة وبروتوكولاتها). وبالإمكان الآن البدء فى التحرك فى هذا المجال على الأقل (انظر صفحة 18).

الإعلام والمشاركة والتعاون

إذ اعتمدت ثلاث مجموعات جديدة من التوصيات فى لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة (انظر صفحة 9)، وافق الاجتماع على قائمة بأعضاء جدد كما استعرضها المكتب، تمثل "السلطات المحلية" (4)، والعاملين فى المجال الاجتماعى الاقتصادى" (3) والمنظمات غير الحكومية (3) وثلاثة أعضاء تم تجديد ولايتهم.

ثم تناول المشاركون استراتيجية الإعلام لخطة عمل البحر المتوسط. وأيدوا بالإجماع مبادرة خطة عمل البحر المتوسط فى هذا المجال التى ينبغى أن تزيد رؤية ومصداقية البرنامج بالنسبة لكل العاملين والجمهور العام. ولهذا الغرض سوف توظف وحدة التنسيق موظع إعلامى من خلال تغيير وضع وظيفة حالية.

ودعا المشاركون الأمانة الى دعم صلاتها مع الاتفاقيات والمنظمات الدولية النشطة فى المنطقة (منظمة الصحة العالمية والوكالة الدولية للطاقة الذرية واتفاقية رامسار واتفاقية مكافحة التصحر وما الى ذلك) فى مجال تخصصاتها الى اعداد مشروعات موهلة للتمويل من الاتحاد الأوروبى (برنامج المساعدة الأوروبية المتوسطية/برنامج العمل البيئى للأولويات القصيرة والمتوسطة وطويلة الأجل) وزيادة التعاون مع شركاء خطة عمل البحر المتوسط من المنظمات غير الحكومية مع إيلاء الأولوية للمنظمات من الجنوب والشرق.

التلوث البحري والساحلي

ينتقل برنامج العمل الاستراتيجي الذى اعتمد فى عام 1997 الى مرحلته التشغيلية تحت إشراف مرفق البيئة العالمية ومدبول وخطة عمل البحر المتوسط وسيكون فعالا فى ضمان أن بعض الأحكام الجديدة فى

ما هى حالة التصديق على اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها المعدلة والبروتوكولات الجديدة؟

صدقت على :

- اتفاقية برشلونة المعدلة (1995) : **الجماعة الاقتصادية الأوروبية وكرواتيا وأسبانيا ومالطة وموناكو وتونس**
- بروتوكول "الإلقاء" المعدل (1995) : **الجماعة الاقتصادية الأوروبية وكرواتيا وأسبانيا ومالطة و المغرب وموناكو وتونس**
- بروتوكول "المصادر البرية" المعدل (1996) : **أسبانيا ومالطة والمغرب وموناكو وتونس**
- بروتوكول "المناطق المتمتعة بحماية خاصة والتنوع البيولوجي (نص جديد تماما حل محل بروتوكول عام 1982) : **الجماعة الاقتصادية الأوروبية وأسبانيا وإيطاليا ومالطة وموناكو وتونس** (بدء نفاذه فى كانون الأول/ديسمبر 1999)
- بروتوكول "عرض البحر" (جديد، 1994) : **المغرب وتونس**
- بروتوكول "النفايات الخطرة" (جديد، 1996) : **مالطة والمغرب وتونس**
- بروتوكول "حالات الطوارئ" يجرى حاليا تنقيحه ويمكن اعتماد النص المعدل فى نهاية العام.

إذا تذكرنا اتفاقية برشلونة لعام 1976 وأول بروتوكولاتها، نجد أنها استغرقت فى المتوسط ما بين 2-3 سنوات منذ اعتمادها الى أن اصبحت نافذة المفعول : والآن مرت 4-5 سنوات منذ اعتماد الصكوك المنقحة أو الجديدة، ونجد أن بروتوكول "المناطق المحمية" هو الوحيد الذى بدء نفاذه. وهناك أسباب معقدة لهذا التأخير : حقيقة نفاذ أول الصكوك يعنى أن الصكوك المعدلة قد لا يكون لها نفس العجلة كما كان الحال فى عام 1976 عندما كان هناك فراغا قانونيا تاما : ومرت بعض البلدان أو مازالت تمر بفترة تغيير سياسي أو عدم تيقن. وعلى المستوى الدولى أيضا، هناك نشاط قانونى مكثف فى مجال البيئة، مع اتفاقيات جديدة كثيرة بشأن التصحر والتنوع البيولوجى وتغير المناخ وما الى ذلك! تشكل "ورطة" إجرائية فى داخل البرلمانات الوطنية. وفوق هذا، ارتفع عدد بلدان البحر المتوسط من 16 (فى برشلونة عام 1976) الى 20 اليوم (انضمت ألبانيا الى خطة عمل البحر المتوسط فى عام 1988 وظهرت الى حيز الوجود البوسنة والهرسك وكرواتيا وسلوفينيا عقب تفكك يوغوسلافيا السابقة) : وبينت الخبرة الدولية أنه كلما زاد عدد البلدان كلما اتخذ التصديق وقتا أطول.

بروتوكول المصادر البرية (تنظيم نشاط التلوث البرى) ستنفذ قبل بدء نفاذها! نظرا لأن برنامج العمل الاستراتيجي يحتوى على بعض التزامات قطرية محددة تكتسب الأولوية فى كثير من هذه الأحكام. ويركز برنامج العمل الاستراتيجي على الملوثات التى تتطلب عملا ذى أولوية ووضع حدود يتم التوصل اليها فى فترة معينة من الزمن ويشجع بناء محطات معالجة مياه النفايات. ويساهم صندوق البيئة العالمية بمبلغ 6 مليون دولار فى هذا البرنامج (أى يتجاوز مبلغ الميزانية السنوية لخطة عمل البحر المتوسط)، ومبلغ اضافي يبلغ مليون دولار من مرفق البيئة الفرنسي؛ وستستخدم هذه المبالغ مبدئيا فى دراسات الجدوى تتبعها استثمارات فى مكافحة التلوث تتعلق بعدد 109 "منطقة خطرة" (مواقع حرجة) تم تحديدها فى البحر المتوسط.

ولاعتماد التعديلات على بروتوكول "حالات الطوارئ"، فان موضوعيته تؤكد عليها الأحداث المحيطة بغرق ناقلة النفط Erika (انظر الافتتاحية صفحة 3) فقد تقرر عقد اجتماع مفوضين مع شرط توافر أموال خارجية لتمويله. ويشمل النص الجديد بصورة خاصة أحكاما تتعلق بزوارق النزهة، وهى مصدر رئيسى للتلوث فى البحر المتوسط. وأخيرا، وعند تطبيق بروتوكول "الإلقاء" (الذى يحكم إلقاء المواد فى عرض البحر)، اعتمد الاجتماع بعض المبادئ التوجيهية الصارمة بشأن "ادارة مواد الحفر" (التى تنتجها الأنشطة العادية فى الموانئ) . وأوصى أيضا بمبادرات لتعزيز تقنيات الانتاج الصناعى "الأنظف".

حماية التنوع البيولوجي

اتسم العامان الماضيان ببعض الأعمال الرئيسية التى اضطلع بها مركز تونس للمناطق المحمية والتنوع البيولوجي. أولا، تم استكمال خطط العمل الثلاث لصيانة الأنواع المهددة بالانقراض فى البحر المتوسط (السلحفاة البحرية والفقمة والثدييات البحرية) وتم صياغة خطة عمل لصيانة النباتات البحرية. وبالتوازى، وضع المركز أيضا سلسلة من الصكوك التى يمكن بمقتضاها مساعدة البلدان وتوجيهها فى إدارة التنوع البيولوجي : تصنيف مرجعى لأنواع الموائل البحرية لتنسيق قوائم الجرد واستمارات بيانات معيارية لقوائم الجرد الوطنية لمواقع طبيعية ذات أهمية للصيانة. وهذه الوثائق، وآخرها سيجرى الانتهاء منها فى هذا الاجتماع من أجل هذا الغرض، هي أسس أى تصنيف جاد وعمل قوائم جرد ، لا يمكن دونها البدء في حماية التنوع البيولوجى .

الإدارة الساحلية وتكامل البيئة والتنمية ودعم لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة

تعمل المراكز الإقليمية للخطة الزرقاء (صوفيا انتيبوليس) وبرنامج الأعمال ذات الأولوية (سبليت) والاستشعار عن بعد (باليرمو) ومدبول معا فى نوعين من المشروعات : برامج ادارة المناطق الساحلية، حيث يجرى حشد كامل خبرة خطة عمل البحر المتوسط لمساعدة أى بلد فى تخطيط وادارة تنمية كل أو جزء من خطه الساحلى، وموضوعات لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة التى توفر الدعم التقنى الأساسي. وفضلا عن ذلك، يقوم كل مركز بعمله فى مجال تخصصه، من خلال أنشطة محددة وحلقات عمل ودورات تدريبية: الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية وأداتها لبرنامج الأعمال ذات الأولوية والتحليل المنتظم والمنظورى والمؤشرات ومراصد البيئة والتنمية للخطة الزرقاء وتقنيات المعلومات عن طريق السواتل لمركز الاستشعار عن بعد والتوسع فى استخدامها. ومن ثم اعتمد اجتماع مالطة توصيات عديدة لضمان التطبيق المنتظم للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية على المستوى الوطنى، وأكد على إعداد برامج إدارة المناطق الساحلية وتنفيذها فى الجزائر ولبنان ومالطة والمغرب وسلوفينيا (وهى ما تعرف باسم الجيل الثالث لبرامج ادارة المناطق الساحلية) . وأخيرا، دعيت الأمانة الى إعداد برنامج لإدارة المناطق الساحلية، وتقديمه الى الجماعة الأوروبية، بمقتضى أداة تمويل برنامج المساعدة الأوروبية المتوسطية (المشاركة الأوروبية المتوسطية).

"قائمة الجرد" التى وضعتها البلدان الساحلية فى مالطة

عقد الاجتماع الحادى عشر للأطراف المتعاقدة فى خليج سانت بول، مالطة فى الفترة 27-30 تشرين الأول/أكتوبر 1999 . واشتركت فيه 20 دولة ساحلية والجماعة الأوروبية. وافتتحت السيدة فائزة الكافى، وزيرة البيئة والتهيئة الترابية فى تونس ورئيسة المكتب السابق، الاجتماع. وأشارت الى التزام بلدها تجاه البحر المتوسط لتعزيز قضية التنمية المستدامة - ولاسيما من خلال تنقيح خطة عمل البحر المتوسط التى اعتمدت فى عام 1995 وإنشاء لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة فى الرباط بعد عام واحد - وكذلك المشروعات الرئيسية التى بدأتها حكومتها فى مجالات مختلفة مثل إدارة النفايات ومكافحة التلوث الصناعى وحماية التنوع البيولوجي. ورحب السيد Francis Zammit Dimech، وزير البيئة فى مالطة، بالمشاركين وشدد على "العملية الأوروبية المتوسطية" والدور المتقدم الذى يقوم به الاتحاد الأوروبى الآن فى المجال البيئى للبحر المتوسط من خلال تشجيع شبكات من الأنشطة. وأشار السيد Chabason، منسق خطة عمل البحر المتوسط، الي أن بدء نفاذ منظومة برشلونة يعنى الحظر التام على عمليات الإلقاء وحماية الأنواع والموائل المهددة بالانقراض وتنظيم نقل النفايات الخطرة والحقوق الجديدة بشأن المعلومات والمشاركة التى تمنح للجمهور العام.

وبمجرد انتخاب مكتبه الجديد (انظر الاطار صفحة 8)، أقر الاجتماع جدول أعماله وعرض المنسق تقرير أنشطته بشأن تنفيذ خطة عمل البحر المتوسط خلال فترة السنتين 1998-1999، مركزا على ثلاثة رؤوس موضوعات رئيسية: القضايا والمشاكل الرئيسية والاستجابات المستخدمة والثغرات التى ينبغى سدها. وأعقب تقريره سلسلة من العروض العامة بشأن البيئة والتنمية المستدامة فى البحر المتوسط، التى شكلت "الجزء الوزارى" والتى استغرقت أول يومين. وقدمت الوفود والمنظمات الحاضرة باعتبارهم مراقبين الأعمال التى إضطلعت بها والمشاكل التى واجهتها وآمالها فى التعاون الإقليمي. وبرزت بعض الخطوط العامة من العروض هذه. وناشد بعض المشاركين (**مالطة وموناكو والصندوق العالمى للحياة البرية و محفل البحر المتوسط و MIO-ECSDE**) بالاسراع بالتصديق على الاتفاقية، وأعلن آخرون (**اليونان**) عن قرب التصديق عليها. وأكد كثير من المتحدثين على الحاجة الى الدعم المؤسسي، سواء من خلال الاشارة الى التحسن الأخير فى شبكات المياه وإدارة النفايات (**ليبيا والجزائر وتونس**) ومشاكل النفايات البحرية والساحلية على الشواطئ (**إسرائيل**) وزيادة محطات معالجة مياه النفايات (**تونس وسوريا**) وتخطيط وإدارة الساحل ومجمعات المياه (**سلوفينيا وكرواتيا وقبرص**) التى يمكن أن يغطيها صك قانونى عابر للحدود (**مقترح من إيطاليا**)، ونظام تدخل أكثر فاعلية فى حالة الكوارث الطبيعية (**فرنسا وإيطاليا وتركيا - التى تعرضت أخيرا الى زلزال مدمر**) ومواصلة اعتبار عمليات الإلقاء فى عرض البحر غير مشروعة (**سوريا**) وحماية التنوع البيولوجي (**اليونان وتونس وموناكو وكرواتيا**). وتحدثت بلدان أخرى عن الافتقار الى الوسائل المتاحة (**ألبانيا ومصر**) وتعقيد الهيكل الإدارى (**البوسنة والهرسك**) وعدم كفاية الأمن البحرى (**مصر**) ومشكلة الدياكسين (**منظمة السلم الأخضر**) أو استخدام الضريبة الإيكولوجية (**منظمة أصدقاء الأرض**). وشددت الجماعة الأوروبية على التازر بين الشراكة الأوروبية المتوسطية وخطة عمل البحر المتوسط وإعلام جماهيري أقوى

وسياسة للمشاركة (**وهى نقطة أثارها لبنان و EcoMediterrania**). وشدد التقرير المشترك بين خطة عمل البحر المتوسط والوكالة الأوروبية للبيئة عن حالة البيئة البحرية والساحلية للبحر المتوسط، وهو نص أولى قدم خلال الاجتماع، على الضغوط التى تمارس من قبل التنمية المفرطة وغير المستدامة للخط الساحلى التى تؤثر على تكيف البحر المتوسط بصورة عامة. وطبقا للوكالة الأوروبية للبيئة، ليس البحر فى حد ذاته الذى يشكل مشكلة الخط الساحلى المحكوم عليه بالهلاك نتيجة للتنمية العشوائية والمحفوفة بالمخاطر.وأشارت بلدان عديدة الى نجاح الاتفاقات دون الإقليمية الثلاثية التى كانت جزءا منها : فرنسا/إيطاليا/موناكو بمقتضى اتفاق Ramoge وإيطاليا/سلوفينيا/كرواتيا لحماية شمال البحر الأدرياتيكى. وقبرص/مصر/إسرائيل من أجل خطة طوارئ فى حالة التلوث البحرى العارض. وشعرت المغرب بأن اتجاهات الاستهلاك والانتاج الحالية جعلت بعض البلدان أغنى وبعض البلدان أفقر، وأن على اتفاقات التجارة الحرة أن تأخذ فى الاعتبار الشواغل البيئية. وأشارت أسبانيا الى وجوب توافق الجوانب الاقتصادية والبيئية للسياحة وذكرت إيطاليا أن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر تحتوى على مرفق بشأن البحر المتوسط وأن المسألة تنطبق على الحوض ككل، بينما أعربت الجزائر عن القلق بشأن العولمة وعبء الديون والقيود التى تفرضها سياسات التكيف الهيكلى. وأخيرا، قبل طلب السلطة الفلسطينية فى المشاركة فى أعمال خطة عمل البحر المتوسط باتفاق جميع الوفود. وعقب مناقشة التوصيات واعتماد الميزانية البرنامجية للفترة 2000-2001، ألقى السيد Jorge Illueca، نائب المدير التنفيذى لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، كلمة ختامية نيابة عن السيد Topfer، المدير التنفيذى، شدد فيها على الروح الجديدة التى بدأت تسود الاتفاقيات وخطط العمل للبحار الإقليمية المعتمدة فى إطار برنامج الأمم المتحدة للبيئة، مختتما كلمته قائلا: "أعتقد أن اتفاقية ناضجة ومتطورة مثل اتفاقية برشلونة يمكن أن توفر تعاونا أفقيا مهما لاتفاقيات البحار الإقليمية وخطط العمل الأقل تطورا فى مجالات مثل التلوث من مصادر برية والسياحة المستدامة ومكافحة التلوث البحرى ومؤشرات التنمية المستدامة" وعقب اعتماد تقرير الاجتماع، تم تحديد تاريخ الاجتماع العادى الثانى عشر على أن يعقد فى نهاية عام 2001 فى موناكو.

منزل في مدينة مالطة

المكتب الجديد للأطراف المتعاقدة كما أنتخب فى مالطة

يتألف المكتب الجديد الذى انتخب فى مالطة من الأعضاء التاليين:

الرئيس: السيد **Francis Zammit Dimech** (مالطة)

نائب الرئيس: السيد **Gabriel Gabrielides** (قبرص)

نائب الرئيس: السيد **Pierre Roussel** (فرنسا)

نائب الرئيس: السيد **Valerio Cozalaio** (إيطاليا)

نائب الرئيس: السيد **عبد الحميد المنجد** (سوريا)

المقرر: السيد **عاشور محمد إمقيق** (ليبيا)

من الملاحظ أن الدولتين الجزيرتين فى البحر المتوسط، المرشحتان للانضمام الى الاتحاد الأوروبى، قد بدأتا عملية التفاوض، الأمر الذى يتيح الفرصة لتناول الطابع الفردى لتنمية الجزر (كما نصت على ذلك اتفاقية أمستردام، من بين أمور أخرى). ومن خلال ما قاله السيد Francis Zammit Dimech، أوضحت مالطة منذ بداية الاجتماع اعتقادها بالدور المهم الذى يقوم به الاتحاد الأوروبي فى التعاون الإقليمى، من خلال وجوده فى خطة عمل البحر المتوسط (كانت الجماعة طرفا متعاقدا فى اتفاقية برشلونة منذ اعتمادها فى عام 1976) ومن خلال الشراكة الأوروبية المتوسطية التي انطلقت فى برشلونة فى عام 1995، ومن الجدير ربط وتكامل العمليتين. وكانت الجماهيرية العربية الليبية هو البلد الوحيد الذى تم تجديد ولايته وسوف يوفر عنصرا للاستمرارية ويجرى احترام التوازن بين الشمال والجنوب مع فرنسا وإيطاليا من جانب وسوريا وليبيا من الجانب الأخر وتعمل مالطة وقبرص كحلقتى وصل بين شاطئى البحر المتوسط.

توصيات ومقترحات لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة من أجل العمل كما اعتمدت فى مالطة :

"الاعلام والمشاركة" و"مؤشرات التنمية المستدامة" و"السياحة"

عقب اعتماد التوصيات بشأن "إدارة الطلب على الماء" و "الإدارة المستدامة للمناطق الساحلية" فى تونس فى عام 1997، عرضت على الأطراف المتعاقدة ثلاث مجموعات جديدة. وقد تم الانتهاء الآن من العمل بشأن خمسة موضوعات، وينبغى الانتهاء من ثلاثة موضوعات أخرى بحلول موعد انعقاد الاجتماع الثانى عشر للأطراف فى موناكو فى عام 2001 . ونظرا لكمية العمل الكبير الذى سيبذل خلال هذا العام فى الاعداد للاستعراض الاستراتيجى لعام 2000 - المقرر تقديمه الى الاجتماع السادس للجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة فى تونس فى شهر تشرين الثانى/نوفمبر- قررت الأطراف عدم الشروع فى عرض موضوعات جديدة فى الوقت الراهن. ولكن ينبغى اتاحة الوقت الكافى لها للتفكير بعناية حتى يمكن اختيار الموضوعات الجديدة على أساس دراسات ما قبل الجدوى/الجدوي، التى تنفذ بدعم من المراكز. وفى مالطة، أنشأ الاجتماع فريق عمل بشأن عمل لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة فى المستقبل. واعتمد الاجتماع نتائج الفريق وأقر، من بين جملة أمور:

"تعد الأطراف المتعاقدة باتخاذ التدابير الآزمة لتنفيذ ومتابعة التوصيات المعتمدة؛ وستحاول الأطراف تحديد الشركاء الآخرين وإشراكهم فى تنفيذ توصيات ومقترحات عمل لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة".

وفيما يلى موجزا -مكثف الى حد كبير- لهذه التوصيات، وهى ثمار ساعات طويلة من التفكير والتركيز والصياغة فى الأفرقة الموضوعية، وهى تركز على حلقات العمل والاجتماعات التى عقدت طوال ثلاث سنوات والتى أوردتها أمواج المتوسط (انظر بصورة خاصة العدد الأخير رقم 39 صفحتى 3و4 بشأن الإعلام وصفحتي 11و12 بشأن المؤشرات والعدد رقم 38 صفحتي 8 و9 بشأن السياحة). وعلينا أن نضيف أن التوصيات يسبقها أو يتبعها شروح تشدد على نطاق وأهمية التنفيذ الفعال لمستقبل التنمية المستدامة فى المنطقة. ويرجع الى العاملين المعنيين أن يأخذوا ذلك فى عين الاعتبار عندما يحددون سياساتهم واستراتيجياتهم للبيئة والتنمية.

الإعلام والوعي الجماهيري والتثقيف البيئي والمشاركة

الإعلام : وضع تقييم للتكاليف يعتمد عليه للاستثمار الإضافي المطلوب لجمع معلومات يمكن مقارنتها ويعتمد عليها. تنظيم كل سنتين معرضا يعقد فى بلد من بلدان البحر المتوسط بالتناوب بلغة ذلك البلد.

الوعي : تنظيم استطلاع للرأي منتظم وتقييم إحصائي سليم لوجهات النظر وسلوك وآمال جمهور البحر المتوسط فى مجالات البيئة والتنمية المستدامة؛ دعوة الأطراف المتعاقدة لوضع استراتيجيات وخطط عمل للوعي وتنفيذها بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية.

التثقيف : دعم شبكات المربين البيئيين فى البحر المتوسط وتشجيع إنشاء سجل البحر المتوسط للمواد السمعية البصرية فى مجال التعليم.

المشاركة : دعوة الأطراف المتعاقدة الى اختيار مشروع تجريبى للمشاركة واحد على الأقل ومشروع حشد لكل بلد بالمشاركة الفعالة للجمهور.

مؤشرات التنمية المستدامة

- اختارت الأطراف المتعاقدة أول مجموعة (الأساس المشترك) تتألف من 130 مؤشرا أساسيا. وستحاول خطة عمل البحر المتوسط والدول والسلطات المحلية اقتراح واختبار وتسجيل مؤشرات تكميلية للضغوط والحالة والاستجابة.
- سيجرى تنسيق المؤشرات ونشرها لتيسير العمل على المستوى الوطنى.
- إن الأطراف المتعاقدة مدعوة للمساهمة بفعالية فى إنتاج ونشر تقرير خطة عمل البحر المتوسط عن خمس سنوات بشأن التنمية المستدامة فى البحر المتوسط. وسيجرى وضع التقرير الأول فى عام 2002 . وسيكون قائما على أساس المؤشرات من أجل التنمية المستدامة وسيبين وحدة الأوضاع فى المنطقة وتنوعها.
- إن الدول مدعوة الى تزويد خطة عمل البحر المتوسط بالتقارير الوطنية التى أعدت للجنة الأمم المتحدة المعنية بالتنمية المستدامة وتيسير الدراسات المقارنة بشأن قضايا البحر المتوسط التى اضطلعت بها الخطة الزرقاء.
- إن الأطراف المتعاقدة مدعوة لحشد معاهد الإحصاء الوطنى لجمع البيانات وتوجيه مختبرات البيئة والتنمية الوطنية لرصد وتعزيز المؤشرات على المستوى الوطني.
- ستقوم خطة عمل البحر المتوسط بمتابعة هذا العمل من خلال أنشطة المراكز وسوف ترصد لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة الحالة.

السياحة والتنمية المستدامة

- توقع الآثار السلبية لعمليات التنمية والتحضر والبنيات الأساسية للسياحة وخفضها ؛ حث دول البحر المتوسط والسلطات المحلية على الحصول على الأدوات الضرورية لتقييم الأثر البيئي للبرامج السياحية والمشروعات ذات النطاق الكبير والقيام بتقييمات لسعة الحمل ودعم أو وضع أدوات ونظم تشريعية وإدارة للملكية تؤدى الى الحد من التحضر السياحى وحماية معظم المواقع المهمة.
- خفض استهلاك الموارد الطبيعية والتلوث الذى تتسبب فيه أماكن الاقامة والأنشطة السياحية؛ ولاسيما تطوير جميع الوسائل التى تؤدى الى استمرار الموسم السياحى طوال السنة وتجنب أى أثر سلبي على النظم الإيكولوجية.
- التحكم فى تنمية أنشطة الترويح السياحية التى تؤثر على البيئة البحرية والساحلية (اعتماد تدابير بشأن مراكب النزهة والوصول الى الشواطئ واستخدامها).
- تعزيز السياحة المستدامة باعتبارها عاملا للتنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية المستدامة من خلال وضع استراتيجيات وطنية ومحلية تهدف الى توافق أفضل بين السياحة والبيئة والتنمية المستدامة، وبصورة خاصة التركيز على السلطات التى تتناول السياحة والبيئة والتنمية الإقليمية والعاملين فى هذا المجال.
- تعزيز تنوع السياحة والتنمية الإقليمية المتوازنة (التأكيد على السياحة الثقافية والايكولوجية والريفية المتوافقة مع البيئة والتأكيد على تراثنا).
- دعم التعاون المتوسطي، ولاسيما من خلال تنفيذ برنامج إقليمي فى اطار "الإدارة المستدامة للمناطق الساحلية" كجزء من المشاركة الأوروبية المتوسطية وتعزيز وضع البطاقات الإيكولوجية وتشجيع وضع أدوات اقتصادية ومالية لحماية المواقع وإدارتها وتنظيم ندوة إقليمية فى عام 2002 .

مقابلة مع السيد F. Zammit Dimech

وزير البيئة فى مالطة ورئيس المكتب الجديد للأطراف المتعاقدة

فى كلمتكم الافتتاحية فى الاجتماع الحادي عشر للأطراف المتعاقدة قلتم إن نطاق هذا الاجتماع ينبغى أن يتجاوز عنوانه وأشرت على نحو مطول الى اتفاق برشلونه لعام 1995 بشأن الشراكة الأوروبية المتوسطية. هل تعتقد أن خطة عمل البحر المتوسط والعملية الأوروبية المتوسطية، التى وصفتهما بأنها "عملية متقاربة" ينبغى أن تتكامل أكثر، وإذا كان الأمر كذلك، فكيف؟

فى الوقت الحالى لا توجد أى علاقة بين خطة عمل البحر المتوسط والعملية الأوروبية المتوسطية. وأعتقد أن التعاون بين الإثنين يمكن أن يبدأ بشكل متواضع وعلى أدنى حد من التعاون من خلال إنشاء مشروع تجريبى مشترك مثل مركز البحر المتوسط لبحوث وتنمية تكنولوجيا الصناعة البحرية الذى إقترحته حكومة مالطة لأول مرة فى عام 1987 ودعمه كل من برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية.

وهذا المشروع هو شكل من الشراكة بين القطاعين العام والخاص (أثاره نظام EUREKA الذى أنشأه الاتحاد الأوروبى لأوروبا) فى شكل يمكن تطبيقه على البحر المتوسط. وبدعم أوروبي متوسطي، يمكن الاضطلاع به تحت إشراف لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة. ومن وجهة نظرى، مع ذلك، ينبغى النظر الى المشروع المشترك هذا باعتباره خطوة أولى فى التحرك التدريجى تجاه تكامل تام، نظرا لأن غرض لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة لا يقل فى الوقت الراهن عن غرض العملية الأوروبية المتوسطية ويتفقان تماما فى الغرض : "تعزيز التعاون الإقليمى وترشيد القدرة الحكومية الدولية فى اتخاذ القرارات فى حوض البحر المتوسط لتكامل قضايا البيئة والتنمية" (ولاية لجنة البحر المتوسط للتنمية

المستدامة). إن تشكيلها يشكل أفضل وكالة يمكن من خلالها أن يقدم الاتحاد الأوروبى التمويل الذى خصصه لبناء الشبكات عبر البحر المتوسط.

بما أن مالطة تترأس مكتب الأطراف المتعاقدة لمدة سنتين وتدخل فى نفس الوقت فى مفاوضات ما قبل الانضمام الى الاتحاد الأوروبي، هل تشعر بأن فى استطاعتك أن تقوم بدور ميسر فى استخدام الشراكة الأوروبية المتوسطية على نحو أفضل؟ لقد ذكرت أن النظام الحالى لتخصيص الأموال يؤدى الى صعوبات على أساس الانفاق الحكيم. هل يمكنك توضيح هذه النقطة؟

أتوقع أن تقوم مالطة بدور أكثر فاعلية بمجرد أن تنضم الى الاتحاد الأوروبي. ومع ذلك، سنبذل كل ما في استطاعتنا حتي يحين هذا الوقت. وعندما أشرت الى إيجاد أكثر الطرق فعالية للتكلفة فى استخدام الأموال التى يخصصها الاتحاد الأوروبي للشراكة الأوروبية المتوسطية، كان فى ذهنى استخدام خطة عمل البحر المتوسط كقناة مثالية سواء لمشروعات محددة أو حتى باعتبارها طريقة يمكن من خلالها وضع المخصصات بصورة عامة، أي بطريقة ديمقراطية أكثر.

بيّن كل من اجتماع أثينا لجهات الاتصال والاجتماع العادي الحادي عشر فى مالطة أنه بينما يدعو الاجماع الى دعم إنشاء وعمل لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة، كانت بلدان البحر المتوسط منقسمة بشأن كيفية ضمان متابعة توصياتها ومدى موضوعاتها، وبمعنى عام، مكانها فى اطار خطة عمل البحر المتوسط. وباعتبارك رئيس المكتب، ما هو الخط الذى تقترحه لجعل لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة أكثر فاعلية؟

يمكن أن يكون هناك خطر بأن شاغل قضايا التنمية عامة قد يضع جانبا ما قد تبدو على أنها قضايا بيئية بحتة، ودون تحقيق أى نجاح كبير فى جانب التنمية نفسها نظرا لعدم كفاية التمويل. وأعتقد، مع ذلك، فى مفهوم التنمية المستدامة - أن تتوفر لجميع مخططات التنمية اعتبارات بيئية وأن أفضل حماية للبيئة يمكن الحصول عليها من خلال التحكم فى التنمية. إن المهمة الأساسية التى تواجهنا هى ضمان موارد كافية لجميع جوانب عملنا.

إن مالطة هى دولة جزرية من بين دولتين فى البحر المتوسط. وباعتبارها كذلك، هل هى على وعى بالمشاكل والقيود التى يسببها كونها جزيرة، والتى تم تناولها فى الملف التالى. كيف ترى أهم هذه المشاكل؟ وما هى التدابير التى اتخذت أو المخطط اتخاذها لتناولها؟

أعتقد أن أفضل إجابة على سؤالك يرد فى إعلان فالتا فى 27 تشرين الثانى/نوفمبر 1998، الذى وقعت عليه. وترد فى المادة 3 من الإعلان قائمة بالمشاكل الخاصة بالدول الجزرية - إذا أخذنا كونها جزيرة فالاشارة ليست الى البعد الخاص بالاتصالات فحسب، بل أيضا الى جميع جوانب الدولة الجزرية. ويشمل الإعلان أساسا الظروف الاقتصادية غير المواتية للحجم الصغير وهشاشة النظم الايكولوجية للجزيرة فى مواجهة تهديدات مثل الكوارث الطبيعية وارتفاع درجة الحرارة العالمية.

أعتقد أن التدابير المحددة المتخذة حتى الآن لم تكن ذات أهمية جوهرية. ومن الممكن أن يكون أهم زخم هو أولا، استغلال الثورة الإلكترونية فى قطاع الاتصالات (بما فى ذلك الطرق التى يجرى بها تشغيل الطيران والنقل البحري) من خلال زيادة التعاون بين الدول الجزرية الصغيرة النامية؛ وثانيا، التسويق المشترك لقطاع السياحة، نظرا لأن تقلبات هذا القطاع هو العامل الرئيسي للتأثر الاقتصادي والبيئي.

دعنا نواصل مسألة كونها جزيرة. لقد تم تناولها فى معاهدات الاتحاد الأوروبي - تحت مناطق الأطراف والمعزولة والجزرية - ولكن ليست بالدرجة المرغوبة. ونظرا لموقعها الوسطي فى البحر المتوسط وتوقع انضمامها الي الاتحاد الأوروبي، أليس لمالطة دورا مهما تقوم به لكى تحتل هذه المشكلة وما يتبعها من تدابير تطلبها من الاتحاد الأوروبي ومختلف برامج التنمية الإقليمية مركز الصدارة؟ وعلى نحو محدد أكثر، هل اتخذتم أو تخططون لاتخاذ أى خطوات لزيادة الوعى بقضية الجزيرة فيما بين القادة الأوروبيين؟

فى سياق الاتحاد الأوروبى تعتبر أكثر المبادرات أهمية هو البحث المقصود منه توفير الدعم الأساسي لتنمية شبكة إدارة الجزر مثل المشار إليها فى إعلان فالتا. وهذه الشبكات القصد منها أن يؤخذ فى عين الاعتبار حقيقة أن الدول الجزرية تتميز بتفاعلات مكثفة بصورة خاصة وبطابع الترابط المتبادل للجوانب البيئية والاجتماعية الثقافية للحياة الجزرية. إن شبكات إدارة الجزر ما هى إلا نسخة خاصة من الإدارة المتكاملة للموارد.

إننى على ثقة بأن الاتحاد الأوروبى، كما وصفه مؤخرا رئيسه المفوض السيد Romano Prodi خلال زيارته لمالطة بأنه "اتحاد أقليات"، مؤسسة قادرة على تناول جميع قضايا الأطراف بفاعلية من خلال إيلاء الاهتمام الذى تستحقه، وذلك على أساس مبدأ التضامن.

مالطة : ملف

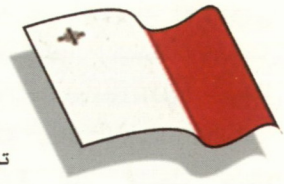

الموقع : فى قلب البحر المتوسط تبعد حوالي 96 كيلومترا عن صقلية و290 كيلومترا عن الساحل الليبي لأفريقيا. تتألف دولة مالطة من مجموعة 5 جزر، ثلاث منها آهلة بالسكان: جزيرة مالطة نفسها، 246 كيلومترا مربعا و137 كيلومتر من الخط الساحلي؛ وجزيرة جوزو، 4.6 كيلومتر فى الشمال الغربى بمساحة 68 كيلومترا مربعا و43 كيلومترا من الخط الساحلي (لها دور سياحي مهم) ومحصورة بين الجزيرتين جزيرة كومينو، 8.2 كيلومتر مربع! التى تستقبل فى الأساس من يقضون العطلات خلال ذروة الموسم الساحي.

السكان : يبلغ عدد سكان مالطة 330000 من المجموع الكلي البالغ 390000 نسمة، أى تصل الكثافة السكانية 1200 نسمة فى الكيلومتر المربع (1400 فى مالطة و420 في جوزو، ولا تأخذ فى الاعتبار الجزر الصغيرة غير الآهلة بالسكان). وبها أعلى كثافة فى البحر المتوسط (تعتبر موناكو حالة خاصة)، حيث تتفوق عليها سنغافورة وماكاو (قبل اعادتها الى الصين). وطبقا للتقديرات، تزداد هذه الكثافة الى 3655 نسمة خلال الصيف مع تدفق السياح. ويعيش حوالي 800000 مواطن مالطي فى الخارج، ويعود عدد متزايد منهم فى أواخر حياتهم الى جزيرتهم الأصلية.

الدين : الكاثوليكية (98 فى المائة من السكان)

اللغات الرسمية : الإنجليزية والمالطية (وهى لغة سامية تأثرت بالعربية وإستوعبت كثيرا من الكلمات الصقلية والإنجليزية والفرنسية).

نظام الحكم : جمهورية، عضو فى الكومنولث. ويتألف البرلمان من 69 عضوا ينتخبون كل خمس سنوات.

الاقتصاد : يصل الناتج القومي الإجمالي للفرد 9500 دولار، وارتفع عدد الزوار من 12500 فى عام 1959 الى 1181000 فى عام 1998 (أي مائة ضعف، حيث تمثل الدخول من السياحة 20 فى المائة على الأقل من الناتج القومي الاجمالي) ويبلغ التضخم 3 في المائة والبطالة 3.3 فى المائة (1995)، والحالة الاقتصادية للبلد -كما هى حالة قبرص- تؤهلها الى الانضمام الي الاتحاد الأوروبي، الذى قبل ترشيح مالطة رسميا. وتجرى حاليا مفاوضات ما قبل الانضمام.

الصناعات: المنسوجات والأحذية والبلاستيك وأحواض السفن والمكونات الإلكترونية. وتوجد 2323 شركة، 75 فى المائة منها تستخدم أقل من خمسة عاملين. وهى مركز مالى وميناء حرة. وترتيب مالطة السابع فى العالم (أرقام عام 1997) على أساس حمولة أسطولها التجاري.

التاريخ : عقب حضارة ما قبل التاريخ، كانت مستعمرة فينيقية فى عام 800 وقرطاجية فى عام 600 ورومانية فى عام 218 قبل الميلاد؛ ومن أوائل المسيحيين فى أوروبا الغربية بعد غرق سفينة القديس بوليس أمام الجزيرة بعد الميلاد؛ ومستعمرة عربية فى عام 870 وصقلية فى عام 1090 . وفى عام 1518، تخلي شارل الخامس عن مالطة الى كهنة القديس حنا التابع للقدس (الذي أخرج من جزيرة رودس). وفى عام 1565 : حاصر الأسطول العثماني فالتا حيث رفع الحصار عنها بعد خمسة أشهر. وفى عام 1798 أمر نابليون بونابارت، وهو فى طريقه الى مصر، الكهنة التخلى عن حقهم فى سيادة وملكية الجزيرة الى الجمهورية الفرنسية. وفى عام 1800 : أصبحت مالطة تحت السيادة البريطانية. وبعد الحرب العالمية الأولى استمرت القلاقل من أجل الحكم الذاتى. وخلال الحرب العالمية الثانية، عانت مالطة من الغارات الجوية للطيران الألماني والإيطالي بسبب أحواض السفن فيها وموقعها الاستراتيجي فى البحر المتوسط. وفى عام 1961: الحكم الذاتي. وعام 1964 : الاستقلال. وفى عام 1970: اتفاق الانتساب الى الجماعة الاقتصادية الأوروبية : وفى عام 1979 : جلاء القاعدة البريطانية. وفى عام 1990 : طلب الانضمام الى الجماعة الاقتصادية الأوروبية. وفى عام 1999 : قبول الاتحاد الأوروبي الرسمى لترشيح مالطة كبلد مؤهل للانضمام اليه.

المواقع : موقعان أثريان واردان في قائمة التراث العالمي: Hypogeum و Neolithic temples : وكهوف Tarxien و Qim Hagar و Mnajdra و the Ghar Dalam وسراديب موتى الرباط: ومباني عديدة رائعة من القرن الرابع عشر فى فالتا: كتدرائية القديس بوليس ومستشفى وقصر the Grand Masters وقرية Mdina التاريخية وقلعة جوزو.

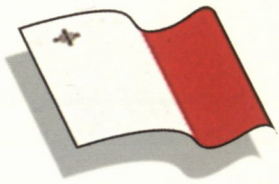

كيان جزيرة يتعرض للخطر

"جزر صغيرة، مشاكل كبيرة" كان شعار مؤتمر باربودا (1994) بشأن تنمية الدول الجزرية. ويعتبر أرخبيل مالطة مثالا جيدا على ذلك. فالتحليق فوق مالطة يعطينا فكرة عن نطاق التحضر فى منطقة محدودة مثل هذه. ففي عام 1986 بلغت المساحة المبنية حوالى 15 في المائة من مساحة مالطة وعشرة فى المائة من مساحة جوزو. واليوم تتجاوز 20 في المائة. والضغوط على الموارد الطبيعية والبيئة تتمشى مع المساحة وأرقام عدد السكان التى ذكرت فى الملف القطرى السابق، وسيتعين على مالطة أن يكون عملها مؤهلا ليتمشى مع الخط "المقبول" للجماعة الأوروبية على هذه الجبهة.

المسألة الحرجة للمياه

بسبب تشكيلها الجيولوجي وتضاريسها المنخفضة (ترتفع الى 253 مترا) ومناخها! لا يمكن لمالطة أن تعتمد على مياه السطح المستمرة ولا على تجديد مستوى الماء الأرضي. وتتكون الجزيرة من ألواح من الحجر الجيري المسامي الذي أوجدته الرواسب الغرينية والمواد من هياكل الكائنات البحرية الميتة -مثل globigerina التى شكلت طبقة يصل عمقها ما بين 23 و200 متر، و"حجر مالطة" الشهير الرخو الذى استخدم فى معظم منازل ومباني البلد. وأصبحت بعض المحاجر التي لم تعد منتجة مناظر طبيعية وأخرى تم هجرها وتعتبر تشويها للمناظر الطبيعية. إن عدم نفاذ المياه الى التربة، وخصوصا نتيجة لبناء الطرق، زاد من الجريان السطحي للمياه، التى حملت جزيئات التربة الى البحر، وتسببت بدورها فى التاكل وانخفاض معدل ترشح مياه المطر. إن جريان المياه الجوفية الى البحر، سواء على شكل منتشر أو من خلال الينابيع، يرتبط بطبقة الأحجار الجيرية. إن متوسط سقوط الأمطار هو 500 مليمتر مع موسم جاف طويل (من آيار/مايو الى تشرين الأول/أكتوبر). إن النسبة المئوية لمياه الأمطار التى لا يجرى خسارتها سواء من خلال الجريان السطحي أو التبخر منخفضة: ومن المقدر تسرب ما بين 15 و25 في المائة الى طبقة الأحجار الجيرية وتغذى مستوى المياه الأرضي. وتبلغ موارد المياه الطبيعية حوالى 50 متر مكعب للفرد في السنة.

ومن ثم، فان الإمداد بالمياه يشكل مشكلة هائلة لماطة، كما كانت خلال قرون. فعندما بنوا فالتا، عمل فرسان القديس حنا على بناء شبكة كافية لنقل المياه، تم الانتهاء منها في منتصف القرن السادس عشر وتألفت من قنوات صناعية متصلة بينابيع وعدد كبير من الصهاريج والخزانات. إلا أن التحضر السريع وزيادة السياحة فى العقود الأخيرة زاد الضغط الى أن وصل نقطة الانكسار. لقد أصبحت إمكانيات الضخ محدودة نتيجة لتسرب المياه المالحة. وعندما واجهت السلطات احتياجات السياح علاوة على المتطلبات المحلية والزراعية حاولت مبدئيا خفض الجريان السطحي للمياه عن طريق بناء سدود لتشجيع التسرب وتجديد المياه الجوفية. وتم تجديد الصهاريج القديمة وبنيت صهاريج جديدة فوق أسطح المنازل. وتم تشجيع إعادة استخدام مياه النفايات، إلا أن السلطات واجهت طلبا متزايدا أدى الى التحول الى إزالة ملوحة مياه البحر، أولا عن طريق التقطير. وفي عام 1981، وقعت حكومة مالطة عقدا لبناء أول وحدة لإزالة الملوحة بلانتشار الغشائي العكسي فى منطقة Ghar Lapsi. ونجحت العملية . فمن 10 مليون مترمكعب سنويا فى عام 1986 إرتفع الى 30 مليون متر مكعب، أي حوالى ثلثي إجمالى استهلاك الجزيرة. ومن الواضح أن الجزيرة تدفع ثمنا باهظا لاعتمادها على المياه المزال ملوحتها - وتصل تكاليف المياه أكثر من 15 مرة من مقابلها فى بلدان الشمال.

التحدي السياحي

زادت السياحة بحيث أصبحت نشاطا اقتصاديا رئيسيا يوفر العمل لأكثر من 10 فى المائة من السكان العاملين، وتولد ثلث دخل الجزيرة من العملة الصعبة. ولأسباب تاريخية، اعتمدت السياحة على السوق البريطاني. لقدت اعتمدت بشكل كبير على هذه السوق، بالرغم من التطورات الهائلة التى شهدتها طوال العقدين الماضيين، فقد كانت هناك تقلبات بين سنة وأخرى، فقد انخفض عدد الزائرين بنسبة 40 فى المائة بين 1980 و1984، مثلا. وفى أوائل التسعينات، قررت حكومة مالطة تحسين نوعية ما يقدم وتشجيع امتداد الموسم السياحى ("السياحة الثقافية الشتوية لكبار السن") وبدأ حملة اعلامية فى بلدان أخرى. ومن نسبة 76 فى المائة من الزوار فى عام 1980، انخفضت نسبة الزوار من المملكة المتحدة الى 40 فى المائة فى عام 1997، واحتلت ألمانيا المرتبة الثانية بنسبة 18 فى المائة وإيطاليا المرتبة الثالثة بنسبة 13 فى المائة. وتم تطوير أجزاء كبيرة من الخط الساحلى الآهل بالسكان للجزر البالغ 200 كيلومتر، وهو صخرى بكامله -ونصفه لا يمكن الوصول اليه- لتوفير شواطئ اصطناعية أو أماكن للسباحة، مع تأثير حرج على النظام الايكولوجى. واجتاح التاكل الشواطئ الصغيرة الطبيعية الرملية. وخارج فالتا، تركزت السياحة حول الشواطئ التى جرت فيها عمليات تحضر بمعدلات مستمرة ودون إيلاء أى اهتمام للتقاليد المعمارية القديمة : Sliema, St. Paul's Bay, St. Julian's/Paceville,Buggiba/Quawra حيث توجد حوالى 94 فى المائة من المرافق السياحية على الساحل تم بناء 30 فى المائة منها. ويزداد عدد مراكب النزهة باستمرار وأصبحت أشهر مواقع الاستحمام "مراسى للمراكب غير رسمية". ويحاول قطاع من أجهزة الاعلام والرأى العام تجفيف أجزاء من البحر للتوسع فى الآراضى الوطنية الأمر الذى سيفاقم من آثار عملية التنمية. وبما أن

مالطة لها تراث أثرى وتاريخى عرضة للتأثر، هناك افراط فى زيارة بعض المواقع، بدءا بالمواقع فى فالتا ومدينة. وأصبحت النفايات مشكلة حقيقية ولاسيما خلال الصيف، عندما تتنافس كثير من أماكن إلقائها غير الرسمية مع موقعى الإلقاء الرسميين فى مالطة وجوزو. ومن بين الأشياء التى تتلقاها أماكن الإلقاء مخلفات قطاع المبانى لدرجة أن السلطات تعمل على وضع نظام "لاعادة دوران الحجارة". أما بالنسبة لمياه النفايات، فهى تصرف فى البحر
من مخارج بعد معالجتها معالجة بسيطة مما تسبب مشاكل صحية فى معظم مناطق الاستحمام الشعبية. وأخيرا، يتعين تقييم آثار السياحة على المجتمع المضيف غير

"فى مالطة، تضاعف السياحة من حالة صعبة حقيقية، أحد جوانبها سياسية. هل ينبغى على مالطة أن تزيد عدد محطات ازالة ملوحة مياه البحر التى تتكلف غاليا من ناحية الوقود والتى تنتج مياه ذات مذاق متوسط! أو ينبغى عليها أن تدخل فى اتفاقات مع دول الحافة الشمالية لإحضار المياه بواسطة الناقلات؟ هل من الأفضل الاعتماد على الوقود أم استيراد المياه؟ إن المشكلة هنا هى خيارات السياسة الخارجية للدولة بكاملها.

Michel Sivignon فى مؤلفه
"Water Resources and Tourism on Mediterranean Islands"
FIS, جامعة مالطة, 1990

المستعد لتلقى صدمة اجتماعية ثقافية تأتى مع التدفقات الرئيسية، المساوية لثلاث مرات عدد السكان المقيمين، بالرغم من أن فى حالة مالطة لا يوجد تصادم رئيسى فى العادات والممارسات بين السياح والسكان المحليين.

التنوع البيولوجى فى مالطة

تحتوى الجزر المالطية على مجموعة من النباتات والحيوانات الغنية والمتنوعة، ولاسيما إذا اعتبرنا المساحة الصغيرة التى تعيش فيها، والعدد المحدود من أنواع الموائل والضغوط القوية التى تتعرض لها من قبل الانسان. ونجد فيها 900 نوع من النباتات الزهرية. وبغض النظر عن أهميتها المحلية، تعتبر بعض عناصر الحياة النباتية والحيوانية ذات أهمية على المستوى الإقليمى:

• إن العديد من الأنواع وشبه الأنواع المستوطنة من النباتات والحيوانات التى تم وصفها فى هذه الجزر هى ذات أهمية أحيائية جغرافية ومن ناحية التطور؛
• إن عددا من النباتات والحيوانات المالطية المستوطنة (أى التى توجد هناك فقط) هى من بقايا ما قبل العصر الجليدى وليس لها شبيه فى أى مكان فى العالم؛
• إن أنواعا عديدة من النباتات والحيوانات المالطية مقصورة فى توزيعها على البحر المتوسط! وبعضها الشائع محليا مهدد على النطاق الأوروبى؛ - بعض المجموعات المصنفة ذات توزيع مقصور على البحر المتوسط قد تم وصفها لأول مرة فى مالطة! وهى تعتبر من النوع المحلى؛
• تحتوى جزيرة فلفلة الصغيرة التى تقع قريبة من الجزيرة الرئيسية لمالطة على أكبر مستعمرات لتكاثر طائر النوء (Hydrobates pelagicus) وهو طائر بحرى له أرجل عنكبوتية يلامس الماء عندما يطير، ويكاد يمشى بصعوبة؛

ولأنها تقع بين الشواطئ الشمالية والجنوبية والحوضين الغربى والشرقى، تعتبر جزر مالطة نقطة إلتقاء هذه المناطق ولاسيما للطيور المهاجرة وتعتبر أيضا الحيويات البحرية للجزر ذات أهمية أحيائية جغرافية.

من الواضح أن الحيوانات والنباتات المالطية تشابه الى حد كبير الموجودة فى صقلية، باعتبار صقلية أقرب كتلة أرضية، إلا أنها ليست امتدادا لها. فمثلا، بالرغم من أن معظم النباتات الوعائية المالطية توجد أيضا فى صقلية، وهى مستوطنة فى منطقتين، هناك العديد منها موجود فقط فى مالطة مثل Aleppo Spurge (Euphorbia aleppica) أو اللبلاب ذو الأوراق الزيتونية (Convolvulus oleifolius).

تم فى عام 1989 تقييم لحالة صيانة الأنواع الأرضية والمياه العذبة والبحرية طبقا لمعايير الاتحاد الدولى لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية، عندما أعدت قائمة البيانات الحمراء للجزر المالطية. فقد ذكر أن 103 نوعا من magnoliophyta (النباتات الزهرية) قد إنقرضت و71 مهددة بالإنقراض و44 معرضة للتأثر و136 نادرة. وفضلا عن ذلك، كان هناك عدد 163 نوعا من coleoptera و32 نوعا من lepidoptera فى حالة خطرة . ومنذ عام 1989 كانت هناك تغييرات كثيرة. فقد زادت المعرفة ببعض المجموعات زيادة كبيرة بحيث أدى الأمر الى اضافة أنواع جديدة الى القائمة الحمراء. وأدى اعادة استكشاف الجزر الى اكتشاف أنواع قد تم الاعتقاد بانها انقرضت منذ سنوات. إلا أن المناظر الطبيعية فى مالطة مرت بتغيرات جوهرية نتيجة للنمو الاقتصادى والديموغرافى وعملية التحضر المكثفة وأصبحت بعض الموائل نادرة. وقد حان الوقت لتنقيح القائمة الحمراء التى ستتطلب دراسات مطولة. وتكشف دراسة حالة تمت عن اتجاهات رئيسية للنباتات الوعائية. فقد كان هناك انخفاض كبير فى 900 مجموعة مصنفة معروفة تعتبر أصلية أو انقرضت فى مالطة لعدة قرون - وهو رقم مرتفع بالمقارنة بالمناطق الأخرى فى أوروبا وبناء على حجم البلد - نظرا لأن 44 فى المائة من الحياة النباتية الأصلية نادرة أو مهددة أو قد انقرضت فعلا. وهذا أعلى معدل فيما بين جزر البحر المتوسط. وكما يبين الجدول أدناه، يوجد فى جزر مالطة أكبر عدد من الأنواع المنقرضة (109 مجموعة مصنفة) يليها فى المرتبة الثانية جزر Balearic حيث انقرضت 8 مجموعات. والصورة مشابهة تقريبا بالنسبة للمجموعات المصنفة المهددة، حيث كورسيكا هى الثانية (12 فى المائة مقابل 44 فى المائة لمالطة). إن إصلاح البيئة والموائل الطبيعية المالطية وادراج الأنواع المهددة فى القوائم المرفقة بتدابير التشريع والحماية هى ذات أولوية لحماية التنوع البيولوجى الغنى للجزر ودورها كمفترق طرق ونقطة إلتقاء فى البحر المتوسط.

جهود متضافرة من أجل الاصلاح والتخطيط والاعلام

إن تدهور البيئة الواضح فى مالطة يوجد بطريقة أو أخرى بنسب كبيرة على طول سواحل البحر المتوسط، إلا أنه يبدو أكثر وضوحا هنا بسبب صغر المساحة. وكما فى حالة جزر Balearic التى لم تواجه تهديدات على البيئة والموارد فحسب، بل أيضا الهوية الثقافية للبلد، أدرك القادة والشعب أن اتجاه عدم التدخل يقوض المستقبل. ولهذا اتخذت سلسلة من التدابير بالتدريج لتنظيم التنمية بطريقة رشيدة أكثر واصلاح وحماية المواقع الطبيعية والتاريخية، وإعطاء توجيه جديد لوظيفة البلد السياحية. لقد وقعت مالطة على معظم الاتفاقيات الدولية الرئيسية فى مجال البيئة (بما فى ذلك النصوص الجديدة لاتفاقية برشلونة والبروتوكولات الأربعة المتصلة بها). ويحكم التشريع المالطى قانون حماية البيئة لعام 1991 الذى ينص على التزامات رئيسية. فهو يحتوى على أربعين أو أكثر من القواعد أو المراسيم المنفذة التى تم اعتمادها فى مجلات مختلفة تتراوح ما بين الاتجار فى النباتات والحيوانات والتأكد من مخارج الانبعاثات وأماكن الإلقاء والسيارات وفرض معايير لنوعية الهواء والماء وإدارة الضوضاء والنفايات. إلا أن "تقرير حالة البيئة" لعام 1998 يقر بأن التنفيذ الفعال مازال أملا كاذبا فى غياب هيئة للتفتيش أو شرطة مسؤولة عن التأكد من عمليات الفرض. وفى عام 1992، أضاف قانون خطط الانشاء وتخطيط التنمية دعم استراتيجية طويلة الأجل لسياسة تخطيط الأرض والسياسة الاجتماعية والاقتصادية. والوكالة الحكومية المسؤولة عن تنفيذ السياسة البيئية هى إدارة حماية البيئة، إلا أن هناك إدارات حكومية أخرى (مصايد الأسماك والزراعة والصحة وما الى ذلك) لها التزامات بيئية

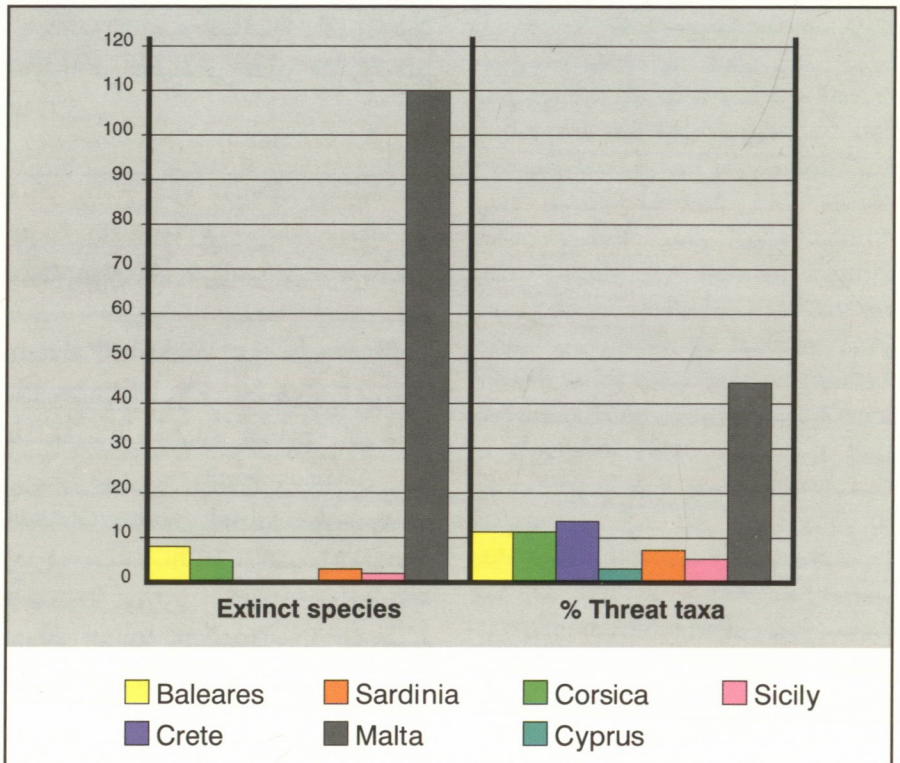

رسم بياني يوضح عدد الانواع المندثرة والنسبة المائوية للمجموعات المهددة محليا في مختلف جزر المتوسط. (تقرير حول حالة البيئة - مالطة 1998)

Wildlife of the Maltese Islands

(الحياة البرية للجزر المالطية) :

نشر هذا الكتاب الذى ترجم الى الإنجليزية من أصله المالطى "Flora u Fawna ta Malta"

تحت توجيه كل من

Victor Falzon, Joe Sultana

كمساهمة فى السنة الأوروبية لصيانة الطبيعة فى عام 1995 التى احتفل بها مجلس أوروبا، كان من الممكن أن يدرج تحت عنوان "استعراض الكتب" فى موقع تكريم، إلا أنه يقدم نقطة تناغم مع الاستعراض المختصر السابق عن التنوع البيولوجى لمالطة. وفى نفس الوقت، فهو أكثر من مجرد كتاب، إنه إيمان حقيقى وحركة سياسية من أجل التنوع البيولوجى وحافز على حماية مثل هذه الثروة من أجل الأجيال القادمة. وبما أنه نشر تحت اشراف إدارة حماية البيئة، فهو يملأ الفجوة فى التاريخ الطبيعى لمالطة. إن الـ 336 صفحة التى يحتويها تشمل أكثر من 1000 نوع من الحياة الحيوانية والنباتية البرية للأرخبيل، وبينما يستهدف جمهورا واسعا فهو لا ينحو تجاه التبسيط. وبالاضافة الى الصور الرائعة للأنواع الرئيسية، فهو يتألف من ثلاثة أجزاء: (1) الجزر، (2) النباتات، (3) الحيوانات ويشمل مرفقه مسردا وببلوغرافيا شاملة وفهرسا بالاسماء الانجليزية وفهرسا بالأسماء العلمية المقابلة لها.

بمقضى قانون عام 1991. وهذا يعنى أن هناك تداخل وبعض التعارض فى الاختصاصات التى تعوق التنفيذ، ولهذا هناك عملية تنقيح للهيكل المؤسسي والتشريع جارية فى مجال البيئة والتنمية. وعلى المستوى التعليمى، بذلت جهود فى مجال البيئة المدرسية منذ التسعينات بناء على الاستراتيجية الوطنية للتعليم البيئى. ومبادرة أخرى، Dinja Wahda ("عالم واحد") التى حظيت بدعم السلطات العامة، كانت تعنى أن منظمة غير حكوكية - Birdlife - استطاعت أن تنسق حملات اعلامية فى المدارس الابتدائية وتخطط الى التوسع فى هذه المبادرة فى المدارس الثانوية والقطاعات الأخرى للمجتمع.

برنامج إدارة المناطق الساحلية فى مالطة

وفى هذا السياق، وبغض النظر عن انضمامها الوشيك الى الاتحاد الأوروبى الذى يعزز استيعابها لتشريع الجماعة بينما تتمتع فى نفس الوقت بمعونة ما قبل الانضمام، تمتعت مالطة بالأولوية فى التعاون المتوسطى لسنوات عديدة، ففى عام 1976 أصبحت أول بلد يستضيف مركز من مراكز الأنشطة الاقليمية لخطة عمل البحر المتوسط. وكان هذا هو المركز الاقليمى للاستجابة لحالات طوارئ التلوث البحرى، الذى يتناول التدخل فى حالات التلوث البحرى العارض ووضع تحت اشراف المنظمة البحرية الدولية لتنفيذ بروتوكولى "حالات الطوارئ" و "الإلقاء". وفى عام 1997، وقعت مالطة اتفاقا مع المركز الإقليمى لوضع خطة طوارئ فى انتظار الانتهاء من خطتها الوطنية للطوارئ. وهذه قضية مهمة لمالطة بصورة خاصة حيث يقع الأرخبيل فى منطقة حرجة فى طرق النقل البحرى فى البحر المتوسط، ولهذا فهى معرضة الى مخاطر انسكاب النفط الذى له نتائج مدمرة على مواردها الطبيعية واقتصادها. وتحولت الحكومة المالطية الى خطة عمل البحر المتوسط فى مجال التخطيط والادارة المتكاملة للمناطق الساحلية! وهو مجال يعتمد عليه بقاء الجزيرة. وفى عام 1993، وافقت الأطراف المتعاقدة فى اتفاقية برشلونة على بدء برنامج ادارة المناطق الساحلية لمالطة. وبدأت الأنشطة التمهيدية فى عام 1996 وتم توقيع الاتفاق ذى العلاقة بين الوكيل الدائم لوزارة البيئة ومركز الأنشطة الإقليمية لبرنامج الأعمال ذات الأولوية فى سبليت فى تشرين الثانى/نوفمبر 1999.

ويركز برنامج ادارة المناطق الساحلية على التنمية المستدامة فى مالطة. ويمتد عبر منطقة تبلغ 117 كيلومترا مربعا فى شمال غرب الجزيرة وتمتد ما بين Wied iz-Zurrieq الى خليج Salina، حيث سيقوم بدور منطقة تجريبية. وطبقا لفلسفة برنامج ادارة المناطق الساحلية، يرتبط المشروع بالنهج المتكامل بين القطاعات ويتضمن العاملين الرئيسيين، أى إدارة حماية البيئة (المنسق) وهيئة التخطيط ووزارة الخدمات الاقتصادية وإدارة الصحة والمنظمات غير الحكومية النشطة فى مجال البيئة والتنمية.

يتألف المشروع من خمسة أنشطة موضوعية رئيسية: الادارة المستدامة للمناطق الساحلية؛ المناطق البحرية المحمية؛ الادارة المتكاملة لموارد المياه؛ ادارة ومكافحة التاكل/التصحر؛ السياحة؛ الأثر على الصحة. ويتناول كل موضوع فريق يساعده، كلما لزم الأمر، خبير توفره خطة عمل البحر المتوسط. وسيستمر المشروع لمدة سنتين ونصف، وسيبدأ فى شباط/فبراير 2000 بعقد حلقة عمل لأعضاء الأفرقة ويتوقع انتهاؤه فى حزيران/يونية 2002 مع متابعة حتى حزيران/يونية 2004 . وسيساعد برنامج ادارة المناطق الساحلية السلطات المالطية على مواصلة الجهود التى بذلتها لسنوات عديدة لاعادة توجيه تنمية جزرها تجاه الاستدامة، والاستفادة من خبرة جميع مراكز الأنشطة الاقليمية لخطة عمل البحر المتوسط ومدبول/منظمة الصحة العالمية وربما أيضا منظمة الأغذية والزراعة (بشأن التاكل/التصحر).

المراجع المستخدمة :

Blue Plan fascicules on tourism and water, State of the World 2000، Quid 2000.

ولمزيد من المعلومات إطلع على **website ادارة حماية البيئة المالطية** **www.environment.gov.mt** الذى يوفر ثروة من المعلومات أخذت منها معظم المعلومات الواردة فى الملف السابق ولاسيما جزء "التنوع البيولوجى" والرسومات - انظر تقرير "حالة البيئة" تحت عنوان المنشورات/معلومات عامة).

اجتماع لجنة توجيه لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة

(تونس، 20-21 كانون الثانى/يناير 2000)

اعداد الاستعراض الاستراتيجى لعام 2000

افتتحت الاجتماع وترأسته السيدة فائزة الكافى، وزيرة البيئة والتهيئة الترابية فى تونس ورئيسة لجنة توجيه لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة. وفى أعقاب اجتماع مالطة، كان الغرض الرئيسى من الاجتماع هو الاعداد "للاستعراض الاستراتيجى لعام 2000 " كما ظهر فى ولاية لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة والتى أنشأت لها لجنة توجيه خلال الاجتماع السادس للجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة فيروما. وحضر الاجتماع السيد Bernard Fautrier الوزير المفوض والسيد Patrick Van Klaveren المستشار التقنى لموناكو والسيد George Biourgas نيابة عن مجموعة غرف تجارة تنمية الجزر اليونانية والسيدة Adanali Kumru من تركيا والسيد Franco Torre من مدينة روما والسيد Guglielmi Paolo من الصندوق العالمى للحياة البرية والسيد عرب حب الله، نائب منسق خطة عمل البحر المتوسط، وعرضت مجموعة من خمس وثائق وضعتها الأمانة بمساعدة خبير استشارى من خطة عمل البحر المتوسط، السيد Ennabli : ورقة تركيز ونهج منهجى ومشروع تقرير نموذجى واستبيان واختصاصات تنفيذ الاستعراض. وشدد فى هذا الجزء السيد Lucien Chabason، منسق خطة عمل البحر المتوسط، على أن وضع الاستعراض سيكون مهمة أساسية طوال السنة التى بدأت وأن عرضه فى الاجتماع السادس للجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة فى تونس فى تشرين الثانى/نوفمبر ينبغى أن يكون تتويجا من أجل تحقيق هذه المحاولة الطموحة. ووافقت لجنة التوجيه على نقاط عديدة تتعلق بمحتوى التقرير والاستبيان الذى سيستخدم لجمع المعلومات :

- ✓ أن تظل فى هذا السياق التنمية المستدامة دون تفضيل البيئة مما يضر بعناصر التنمية؛
- ✓ الاشارة فى كامل المشروع بأن هناك تفاوتا بين ضفتى البحر المتوسط؛
- ✓ تجنب الافراط فى التركيز على خطة عمل البحر المتوسط والتوسع فى الاستعراض ليشمل العاملين الأخرين فى مجال التنمية المستدامة؛
- ✓ التركيز على الجانب المؤسسى للتنفيذ؛
- ✓ وضع البحر المتوسط فى منظور شامل.

وعلى المستوى العملى تقرر أن يبدأ العمل دون تأخير من خلال إقامة الاتصال الضرورى مع أعضاء لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة وارسال الاستبيان لهم والاستفادة الى اقصى حد ممكن من المعلومات المتاحة. وانضمت موناكو الى لجنة التوجيه وتقرر أن تستضيف اجتماعها الأول؛ وتم تحديد هيكل العمل. وأخيرا، وفيما يتعلق بالتمويل، تقرر إيلاء الأولوية لاستخدام الموارد المتاحة (من خطة عمل البحر المتوسط وموناكو) فى صياغة الوثائق التى ستوجد فى الاستعراض. وفى المخطط عقد الاجتماع التالى للجنة التوجيه فى كورفو (اليونان) بناء على دعوة مجموعة غرف تجارة تنمية الجزر اليونانية.

الاجتماع السادس للجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة فى تونس : چبعد جديد

وقد درس مسألة الموضوعات الجديدة وقرر وجوب تصنيفها طبقا للأولوية فى الاجتماع التالى للجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة على أساس دراسات ما قبل الجدوى، التى تختار قبل ذلك وتبدأ فى الاجتماع السابع فى تركيا، وافق الاجتماع على فكرة اعتبار الاجتماع السادس فى تونس كأحد المشاورات الاقليمية المتوقعة مع لجنة الأمم المتحدة المعنية بالتنمية المستدامة. وبالتالى فان الاجتماع التالى للجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة سيصبح له چبعد جديد بحيث يعنى التعريف بالاستعراض على نحو واسع. وتحدد تاريخ 21-25 تشرين الثانى/نوفمبر 2000 باعتباره "لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة الضخمة" التى ستشمل قسما وزاريا.

الاجتماع الثامن عشر لوحدة تنسيق البحر المتوسط ومراكز الأنشطة الإقليمية بشأن برنامج خطة عمل البحر المتوسط

(أثينا، 24-25 كانون الثانى/يناير 1999)

ككل عام، اجتمعت وحدة تنسيق البحر المتوسط الموجودة فى أثينا ومدراء مراكز الأنشطة الاقليمية معا فى أثينا لدراسة أنشطتهم لعام 2000 على ضوء توصيات الاجتماع ،العادى الحادى عشر فى مالطة. وطبقا لاستنتاجات الاجتماع الثالث للجنة توجيه لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة، طلب من كل عنصر أن يضع ثقله خلف اعداد الاستعراض الاستراتيجى لعام 2000، الذى يعتبر "ذى أولوية مطلقة وينبغى أن يتوج عمل العام الحالى". وينبغى ألا يكون الاستعراض تقييما أو تقريرا عن حالة البيئة؛ بل بالأحرى نظرة عامة على الجهود المبذولة فى المنطقة نحو تنفيذ جدول أعمال القرن 21 ولاسيما على الصعيدين السياسى والمؤسسى. وينبغى أن يؤدى الى وثيقة متماسكة موضوعية متوازية فى محتوياتها وتقييمها لفاعلية ما تم فى البحر المتوسط حتى اليوم وذلك لالقاء الضوء على الخيارات الاستراتيجية فى المستقبل.

اتفاق بين مدبول وجامعة جنوة

بشأن الرصد الأحيائى

إن الرصد الأحيائى هو عنصر جديد فى المرحلة الثالثة لبرنامج مدبول لرصد التلوث ومكافحته فى البحر المتوسط. ويجرى تكامله بالتدريج فى برامج الرصد الوطنية لجميع البلدان. فهو يوفر صورة "فعالة وحساسة وحقيقية" للتلوث نظرا لأنه يتضمن رصد آثار الملوثات على الكائنات الحية (بغض النظر عن القياس "السلبى" لهذه الملوثات فى المياه والرواسب). وعند التعرض لملوثات فى البيئة تبين هذه الكائنات الحية أعراضا عديدة تشير الى تغير بيولوجى، تبدو الأولى على المستوى الخلوى - وهى ماتسمى بالآثار "دون المميتة" (أقل خطورة من الآثار التى تؤدى الى موت الكائن الحى). وباستخدام كائنات حية حساسة - المعروفة باسم "المحددات الأحيائية" - فى المختبرات، تقوم الاستجابة التى يتم الحصول عليها بدور أدوات "إنذار مبكر" لرصد التلوث، الذى يجعل من الممكن الاشارة الى ظهور آثار ضارة على المستويين الخلوى ودون الخلوى. ويشمل الرصد الأحيائى أيضا الاختبارات الايكولوجية السمية واستجابات النظم الايكولوجية.

وفى اطار هذا العنصر، أبرم مدبول اتفاقا مع مركز البحوث فيما بين الجامعات التابع لجامعة جنوة (إيطاليا)، وطبقا لذلك سينظم المركز : دورات تدريب للباحثين والتقنيين الذين سيضطلعون بنشاط فى مجال الرصد الأحيائى؛ دورات تدريبية فردية للباحثين الذين يرغبون فى ايجاد حل لمشكلة تقنية محددة أو لمزيد من تطوير البحوث siteweb سيجرى تطويره باستمرار بالتعاون مع RAMOGE بشأن نتائج مختلف خطط الرصد الأحيائى الاقليمية، تمارين معايرة مشتركة لضمان نوعية البيانات التى يتم جمعها. وأخيرا، سيقوم المركز بتطوير تكنولوجيات فى مجال الرصد الأحيائى.

بدأ نفاذ بروتوكول المناطق المتمتعة بحماية خاصة والتنوع البيولوجى فى البحر المتوسط

فى 12 كانون الأول/ديسمبر 1999

إن بروتوكول المناطق المتمتعة بحماية خاصة والتنوع البيولوجيهو أول بروتوكول فى منظومة برشلونة المتجددة الذى بدأ نفاذه فى فى 12 كانون الأول/ديسمبر 1999، عقب تصديق 6 أطراف متعاقدة (أسبانيا وإيطاليا ومالطة وموناكو وتونس والاتحاد الأوروبى). وهو يحل محل بروتوكول المناطق المتمتعة بحماية خاصة السابق المعتمد فى جنيف فى عام 1982

وبدأ نفاذه فى عام 1984. وبعد قمة ريو واتفاقية التنوع البيولوجى لعام 1992 لم يعد بروتوكول جنيف هذا يوفر اطارا فعالا لصيانة العناصر التى تشكل التنوع البيولوجى وهو الأمر الذى دفع مركز الأنشطة الاقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة الموجود فى تونس الى عقد اجتماع خبراء (أوستيكا، إيطاليا، 1993) للنظر فى امكانية تعديله. ولكن اتضح أن التطورات فى القانون الدولى فى هذا المجال، لن تكون كافية لتعديل البروتوكول فقط بل إن الحاجة تدعو الى اعادة صياغته تماما. وبمعنى آخر، كان من الضرورى وضع بروتوكول جديد.

وبالمقارنة بنص عام 1982، حقق بروتوكول عام 1995 بعض العناصر الضرورية الجديدة: التوسع فى النطاق الجغرافى للتنفيذ ليشمل الآن قاع البحر (وبالتالى الحياة النباتية البحرية) وتربته التحتية، وكذلك الأراضى الرطبة، وتدابير واضحة محددة لصيانة الأنواع المهددة والمهددة بالانقراض. ولهذا الغرض، إضيفت قائمة بعدد 104 نوعا الى المرفق الثانى بالبروتوكول، بينما يرد فى المرفق الثالث 28 نوعا ينبغى تنظيم استغلالها. وفضلا عن ذلك! يدعو البروتوكول البلدان الى اعتبار مسألة الموائل مهمة فى صيانة الأنواع.

وأخيرا، استخدم البروتوكول مفهوما جديدا للمنطقة: قائمة بالمناطق المتمتعة بحماية خاصة ذات الأهمية للبحر المتوسط. وبناء على هذا البروتوكول الجديد يجوز لكل دولة فى المنطقة اقتراح مناطق تحت نطاق ولايتها القضائية لادراجها فى قائمة المناطق المتمتعة بحماية خاصة ذات الأهمية للبحر المتوسط. ويجوز للأطراف أن تقترح أيضا ادراج مناطق تقع فى أعالى البحار خارج حدود ولايتها القضائية.

ويمكن أن تظهر المواقع ذات الأهمية الاقليمية التى تتمتع بحماية كافية وفعالة ووسائل لادارتها بكفاءة لتحقيق أهداف الصيانة فى القائمة فقط. ويرد فى البروتوكول معايير اختيار المناطق البحرية والساحلية المحمية التى يمكن ادراجها فى قائمة المناطق المتمتعة بحماية خاصة ذات الأهمية للبحر المتوسط وكذلك الاجراءات التى تحكم ادراج المواقع فى القائمة.

وأحد الجوانب الابداعية لقائمة المناطق المتمتعة بحماية خاصة ذات الأهمية للبحر المتوسط هو وجودها كليا أو جزئيا فى أعالى البحار خارج نطاق الولاية القضائية.

وكان بدء نفاذ البروتوكول موضوعا لمؤتمر مشترك عقد على هامش اجتماع لجنة توجيه لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة للصحافة الوطنية والدولية فى تونس فى 21 كانون الثانى/يناير 2000 . وفى المؤتمر الصحفى هذا أوضحت السيدة فائزة الكافى, وزيرة البيئة والتهيئة الترابية فى تونس والسيد B. Fautrier الوزير المفوض لموناكو والسيد Lucien Chabason منسق خطة عمل البحر المتوسط، أن البروتوكول الجديد هو نوع من القانون (الابلاغى) الوارد فى البرتوكول السابق إلا أنه يتطور الآن الى شئ أكثر من ذلك ألا وهو " الخضوع للاحكام".

بعثة مركز الأنشطة الاقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة الى ليبيا

كجزء من أنشطته لدعم البلدان في تنفيذ خطة عمل السلحفاة البحرية وتنمية المناطق المحمية، نظم مركز الأنشطة الاقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة زيارة الى ليبيا شارك خلالها فى اجتماع الخبراء الذى عقد فى البيضاء فى 26-27 تشرين الثانى/نوفمبر 1999 مع منسق خطة عمل البحر المتوسط والصندوق العالمى للحياة البرية ورابطة البحر المتوسط لانقاذ السلحفاة البحرية وشبكة سلحفاة البحر المتوسط وجميع العاملين الليبيين الوطنيين والمحليين في هذا المجال.

وكان الهدف الرئيسى للاجتماع هو عرض نتائج الدراسات التى قام بها مركز الأنشطة الاقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة والسلطات الليبية لوضع قائمة جرد بمواقع تعشيش السلحفاة البحرية على طول الساحل الليبي وكذلك قاعدة البيانات الأساسية المرجعية الجغرافية بشأن التنوع البيولوجي والمناطق المحمية فى ليبيا. وأتيحت الفرصة للمشاركين لتحديد الأنشطة التى ستجرى خلال السنتين القادمتين واعداد برنامج أنشطة بين مركز الأنشطة الاقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة والسلطات الليبية. ويخطط البرنامج لتدريب المدراء الليبيين المسؤولين عن انشاء وتطوير قاعدة البيانات بشأن المناطق المحمية والتنوع البيولوجي، وكتابة كتيب عن محمية الكوف الوطنية ودعم تمرين تجريبي لقائمة جرد ووصف موائل جزيرة فروة أو موقع أبو غزالة.

الملجأ الفرنسى الإيطالى المواكي للثدييات البحرية

شجبت فى أواخر الثمانينات المنظمات غير الحكومية (مثل SOS grand blue والسلام الأخضر) والعلماء وأعضاء البرلمان المحليين الزيادة المفاجئة فى عدد سفن الصيد التى تستخدم شباك الجر والتقارير الكثيرة عن وقوع الثدييات البحرية فى شباكها. ونتيجة لهذه الحركة، قدم فى عام 1991 معهد Thethys ورابطة الروتارى الأوروبية للبيئة مشروع Pelagos (وهى منطقة محمية هائلة فى مياه Corsica, Liguria and Provençal) خلال اجتماع عقد فى موناكو بدعم من نادى الروتارى فى الإمارة ومدينتى ميلانو وسان تروبيه وبمساعدة كثير من المنظمات غير الحكومية. وأدت اجتماعات فرنسية وإيطالية وموناكية حكومية عديدة الى توقيع إعلان بشأن انشاء الملجأ لحماية الثدييات البحرية فى حوض Corsica Liguria and Provencal فى 22 آذار/مارس 1993.

وفى عام 1999، عقدت مفاوضات فى باريس وروما بشأن الاتفاق لبث الروح فى الإعلان. ويمتد الملجأ عبر مساحة تبلغ 100000 متر مربع، مع اضافة جزء من بحر Tyrrhenian وأرخبيل توسكان الى مشروع عام 1993.

ومنذ الامبراطورية الرومانية تتعلق أسماء بعض الأماكن على طول ساحل Liguria بزيارات الثدييات البحرية: المنطقة الواقعة بين Ventimiglia و Albenga التى سميت Costa Balenae حيث أخذت مدينة Portofino اسمها من Portus delphini. وقد أكد العلماء هذه المشاهدات الشعبية فيما بعد. وفى الحقيقة تتقارب كل الأشياء لتوفر تفسيرا علميا لأسباب تردد هذه الحيوانات على هذه المنطقة. وهناك مجموعة من الأوضاع الطبيعية والمناخية فى حوض Corsica, Liguria and Provençal مما تجعله منطقة بحرية منتجة بشكل غير عادى فى البحر المتوسط الغنية بالأنواع الحية. إن حركة الكتل المائية فى هذا الحوض تتأثر بنظام الدوران العام للبحر المتوسط، الذى يؤدى الى تيار Ligurian بصورة خاصة. وبناء على استراتيجيات أخذ العينات الجديدة والاستشعار عن بعد بواسطة السواتل أصبح من المعروف الآن أن بعض مناطق غربى البحر المتوسط، ولاسيما حوض Corsica and Liguria ، Provençal لها معدلات انتاجية تتساوى تقريبا مع مياه المحيط الأطلسى المعروفة بانتاجيتها.

وتنتج الظواهر الإقيانوغرافية المحددة أعداد كبيرة من السلاسل الغذائية التى تتميز بتنوع الأنواع: العوالق النباتية والعوالق الحيوانية (بما فى ذلك القشريات التى تعتبر الغذاء الأساسى للحيتان) والاسماك والرأسقدميات (وهى الغذاء الرئيسى للدلافين والحوت). لقد أصبحت الهوية ذات العوالق لهذه المنطقة الآن حقيقة معروفة جيدا. وأحد الأسباب الرئيسية لأقامة المنطقة المحمية للملجأ تتعلق بتطور الحياة البحرية على كافة المستويات. إن حوض Corsica, Liguria and Provençal هى إحدى المناطق فى البحر المتوسط التى بها أكبر وجود للثدييات البحرية، على أساس عدد الأفراد وأنواعها. وتؤيد هذه الحقيقة الآن نتائج البحوث والعديد من حملات الرصد التى تجرى خلال موسم الصيف على طول غربى البحر المتوسط بكامله. وكشف احصاء تم فى عام 1992 أنه خلال الصيف قام ما يزيد عن 25000 من الدلافين الزرقاء والبيضاء وأكثر من 1000 من الحيتان ذات الزعانف بزيارة هذا النوع من المناطق. وبينت الدراسات الجينية الأخيرة أن بعض هذه الأنواع تنتمى الى العشائر التى تأتى من الأنواع الأطلسية وتحتاج هذه الملاحظات الى مزيد من الحماية: فاذا اختفت أنواع البحر المتوسط يوما ما فلا يمكن استبدالها بأنواع الأطلسى.

الاطار القانونى للملجأ

يمتد الملجأ عبر 100000 كيلومتر مربع بما فى ذلك مياه الجزر والبحار الاقليمية والمناطق المتاخمة لأعالى البحار.

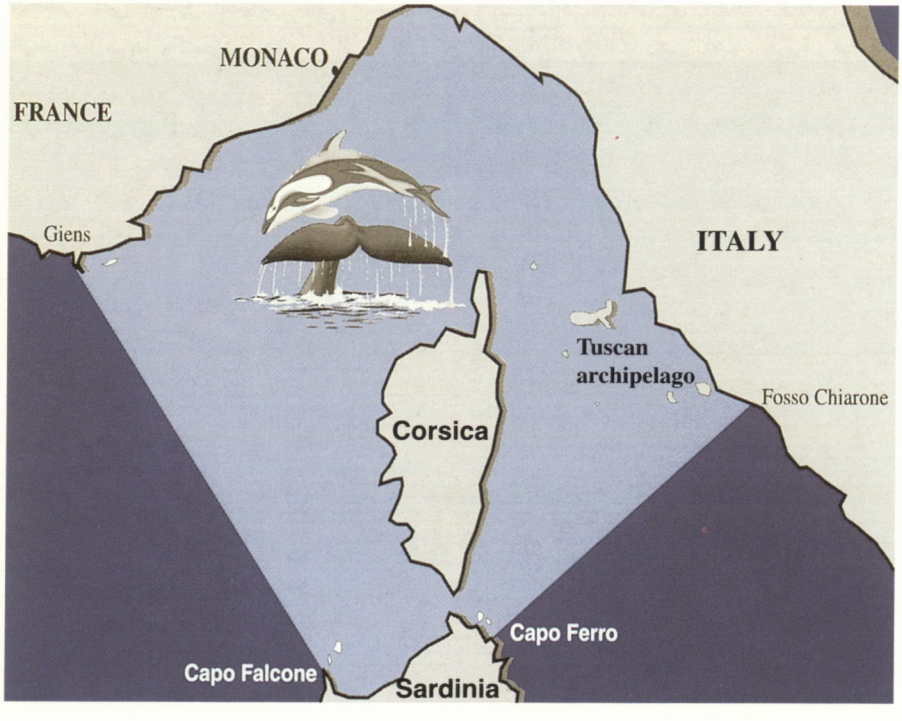

ونظرا لأن الملجأ يقع فى نطاق القانون الدولى الذى يمر بتغييرات رئيسية، ينبغى وضعه فى شبكة الاتفاقات الدولية التى تغطى مجال: اتفاقية برشلونة وبروتوكولها الجديد بشأن المناطق المتمتعة بحماية خاصة والتنوع البيولوجى فى البحر المتوسط و Natura 2000 وعملية الجماعة الأوروبية التى تهدف الى بناء شبكة من مناطق الصيانة الخاصة للحفاظ على الأنواع والموائل المهددة وتوزيها ووفرتها سواء على الأرض أو فى البحر؛ واتفاقية برن بشأن الحياة النباتية والحيوانية البرية فى أوروبا.

وأخيرا، وفى سياق جغرافى أوسع، ينبغى ادراج العمل فى عام 1996 الذى أدى الى اتفاق موناكو بشأن صيانة الثدييات فى البحر الأسود والبحر المتوسط والمنطقة المتاخمة للمحيط الأطلسى تحت اشراف اتفاقية بون بشأن الأنواع المهاجرة، حيث يشكل هذا أول صك يربط بين بلدان المنطقتين الفرعيتين المعنيتين.

الاتفاق بشأن الملجأ

يشير الاتفاق الفرنسى الايطالى الموناكى الى النصوص الاقليمية لوضع قواعد التعاون دون الاقليمى بين الدول الثلاث. وبجانب الحظر على الضرر المباشر على الثدييات البحرية (أسرها والتحرش بها وما الى ذلك)، يتنبأ الاتفاق بأن تنفذ الأطراف الثلاثة القواعد والنظم الدولية والخاصة بالجماعة الأوروبية التى تحكم استخدام شباك الجر وملكيتها (وبشأن هذه النقطة سيجرى حظرها تماما فى عام 2001).

ومن وجهة النظر المؤسسية، ينص الاتفاق على أن تجتمع الأطراف المتعاقدة فى اطار منظمة نشطة موجودة فى المنطقة، فقد أعلن عن هياكل لجنة RAMOGE لهذا الغرض. وبناء على روح اتفاق صيانة الثدييات فى البحر الأسود والبحر المتوسط والمنطقة المتاخمة للمحيط الأطلسى التى يعزى لها انشاء المناطق المحمية لاتفاقية برشلونة، يتنبأ النص بوضوح أن هذه المنطقة الشاسعة سوف تقترحها الأطراف الثلاثة باعتبارها مناطق متمتعة بحماية خاصة ذات الاهتمام بالبحر المتوسط بناء على بروتوكول المناطق المتمتعة بحماية خاصة. ومن ثم، فان هياكل الحماية الشاملة للثدييات البحرية فى منطقة البحر المتوسط قد اكتملت ويجرى اقامة التعاون بين الدول وتوفير الوسائل التى تسمح بمشاركة المجتمع المدنى بالتدريج. (معظم النص الوارد أعلاه مأخوذ من وثائق اعلامية أرسلتها حكومة موناكو الى خطة عمل البحر المتوسط. ولمزيد من المعلومات، اتصل بالأمانة المؤقتة لاتفاق صيانة الثدييات فى البحر الأسود والبحر المتوسط والمنطقة المتاخمة للمحيط الأطلسى : بريد إلكترونى : mcvan-klaveren@gouv.mc

اليونان: تم انشاء المحمية البحرية الوطنية لـ Zakynthos قانونا

تم انشاء أول محمية بحرية فى البحر المتوسط لحماية السلحفاة البحرية رسميا فى جزيرة Zakynthos (Zante) فى البحر الأيونى، وقد نشر المرسوم الرئاسى فى الجريدة الرسمية فى أواخر كانون الثانى/يناير 2000.

و Zakynthos هى أهم جزيرة توجد فيها مناطق تعشيش السلحفاة كبيرة الرأس (Caretta caretta) فى البحر المتوسط بمتوسط 1300 عش فى الفصل على شاطئ يمتد خمسة كيلومترات. وفى عام 1984 بدأت الحكومة اليونانية اتخاذ تدابير حمائية أدت الى ردود أفعال ايجابية من قبل السكان المحليين، ولاسيما المنظمات غير الحكومية التى تدعو دائما الى احترام هذه التدابير. وتواصلت الأنشطة المحظورة مما أدى الى تدهور حالة السلحفاة Caretta caretta التى أصبحت شاغل مجلس أوروبا واللجنة الأوروبية والتى قررت عرض قضية على محكمة العدل الأوروبية لعدم الامتثال للتوجيه المتعلق (بالموائل).

وتتضمن الروضة البحرية الوطنية لـ Zakynthos وتتوسع فى بعض الحالات فى المناطق المحمية الحالية على الأرض وفى البحر. واستخدمت محتجزات طبيعية جديدة. وعملت على انشاء هيئة لا تسعى للربح لادارة الروضة تحت اشراف وزارة البيئة اليونانية وبالتعاون مع السلطات المختصة الأخرى والمنظمات غير الحكومية النشطة فى هذا المجال. وبالطبع مازال التنفيذ الفعال فى انتظار تحقيقه ولاسيما بالنسبة لهيئة الادارة التى تنتظر التشكيل وبدء العمل وذلك لأن كثيرا من المشاكل الحالية فى هذا الميدان لن تختفى بواسطة عصاة سحرية. ومع ذلك، يوجد الآن أساس قانونى قوى وواضح لمقاومة مشغلى الجولات السياحية وملاك العقارات ومحبى الشواطئ. وبالنسبة للروابط التى عملت طوال عقدين على إنقاذ السلحفاة البحرية يعتبر هذا نجاحا لأنهم يستحقون هذا التقدير (لمزيد من المعلومات، رجاء الاتصال بـ The Sea Turtle Protection Society of Greece, website : www.archelon.gr).

الموت المتعاقب لعشائر زهريات Gorgonia المنتشر فى البحر المتوسط

تصل اشارات خطر عن حالة زهريات Gorgonia من نقاط مختلفة فى غربى وشرقى البحر المتوسط. وبالرغم من انها تشبه الاشجار في شكلها، فان زهريات Gorgonia هى فى الواقع حيوانات تنتمى الى طائفة الحيوانات الزهرية (Anthozoans) (من الكلمة اليونانية "anthos" ومعناها زهرة وكلمة "zoon" ومعناها حيوان)، ومجموعة Cnidarian وفرع Coelenterate .وهى مثل الحيوانات الزهرية الأخرى مثل الشعب المرجانية وشقائق النعمان (actinias) تعيش فى قاع البحر وتشكل مستوطنات من polyps مرتبة مثل الأزهار حول هيكل جيرى شوكى. والنسيج المحيط بالهيكل هو الجزء الحى. وهى معروفة بمظهرها متعدد الألوان الأحمر أو البرتقالى أو الأصفر الناصع، يعتمد على النوع.

ومنذ الصيف الماضى، كان هناك وباءا غير معروف السبب أثر على عشائر Gorgonia من جنوة الى مارسيليا، وبالأحرى على طول الخط الساحلى لـ Liguria و Provence-Cote d'Azur .وتأثر قاع البحر حول جزيرتى Porquerolles و Port-Cros تأثرا شديدا وتظهر أول أعراضه الآن فى شمالى ساردينيا وجزيرة ألبا، حيث أعقب تحلل أنسجة polyps الموت السريع للكائنات الحية. وتحاول مختبرات البيولوجيا البحرية فى جامعات إيطاليا (جنوة) وفرنسا (Laboratoire d'Environnement Marin Littoral/Nice و Endoume/Marseilles) وأسبانيا (برشلونة) التوصل الى وضع خرائط محددة لهذه الكارثة الجديدة التى تنتشر فى معظم مستوطنات الشعب الحمراء (Corralliumru rubrum) والبيضاء (Eunicella singularis) والحمراء (Paramuricea clavata) والصفراء (Eunicella cavolinii) لزهريات Gorgonia والحيوانات الأخرى مثل الإسفنج والشعب المرجانية أو المرجان المتشعب. وقدمت العديد من الافتراضات وستتطلب دون شك دراسات مطولة ومتكررة قبل التحقق منها: زيادة درجتين أو أكثر فى درجة حرارة البحر طوال السنوات العشر الماضية منذ أن أصبحت زهريات Gorgonia قليلة الحرارة، أو بمعنى آخر حساسة لأى تغيير بسيط فى درجة الحرارة: وجود جرثومة أو أكثر مسببة للأمراض: ملوثات مختلفة مثل النفط أو كلوريدات عضوية أو معادن ثقيلة. ويمكن لهذه العوامل أن تتفاعل على نحو مترابط أو متازر. وطبقا للمعلومات التى ذكرها السيد Patrice Francour الى أمواج المتوسط فى آذار/مارس 2000، منسق ملف "زهريات Gorgonia" فى Laboratoire d'Environnement Marin Littoral فى نيس، بالرغم من ظهور عناصر جديدة فى الشهور الأولى من عام 2000، تؤكد الدراسات الأخيرة أن ارتفاع درجة الحرارة هو العامل المؤثر وليس السبب المباشر للوفاة. وعزلت التحاليل بعض السلالات البكتيرية ويتعين الآن استنبات زهريات Gorgonia صحية لضمان أنها تسبب الموت فعلا. ونظرا لتأثر الكثير من الأنواع، ليس من الممكن تجنب أسباب أخرى - مثل العوالق النباتية. وحتى الآن تم تحديد 24 نوعا تأثرت بالموت الجماعى . وبالنسبة لشرقى البحر المتوسط، وردت ملاحظات من جامعة Thessaloniki حيث لاحظ عالما البيولوجيا (H .Chintiroglou و G. Skoufas)، فى مراسلات شخصية) اللذان استخدما سلسلة من البيانات الزمنية تعود الى عام 1994 عن النظام الايكولوجى لبحر إيجه، انخفاضا كبيرا فى عشائر زهريات Gorgonia التى اختفت تحت الطحالب: طبقا للمؤلفين، تحدث هذه الظاهرة، التى أثرت أولا على زهريات Gorgonia البيضاء (Eunicella singularis) عندما تتوقف polyps عن إفراز المخاط المضاد للفطريات (وهو يعمل بنفس الطريقة التى يستخدم بها الطلاء المضاد للفطريات على أبدان السفن لحمايتها من الكائنات الحية البحرية التوسعية).

وبعد غزو Caulerpa taxifolia، وإذا تأكد الموت المتعاقب لعشائر زهريات Gorgonia وانتشاره، فسوف يظهر تهديد باختلال النظام الايكولوجى للبحر المتوسط، نظرا لأن الحيوانات البحرية لها دور مهم فى دورة كربون مياه الساحل، وتوفر دعما لحيوانات اضافية متنوعة. وفى مقالة فى المجلة العلمية الأمريكية "Science" (عدد 285، أيلول/سبتمبر 1999) بعنوان - "Emerging Marine Diseases Climate Links and Anthropogenic Factors" ذكر 13 عالما من جامعات أمريكية وأوروبية أن زهريات Gorgonia فى البحر المتوسط هى من بين العشائر المختلفة التى أصبحت ضحايا الموت الجماعى طوال السنوات الأخيرة فى أجزاء مختلفة من بحار العالم، وذكر أن الاجهاد الفسيولوجى مرتبط بتغير المناخ والنشاط البشرى الذى أدى الى خفض مقاومة العائل وبالتالى زاد من تكرار ظهور الأمراض.

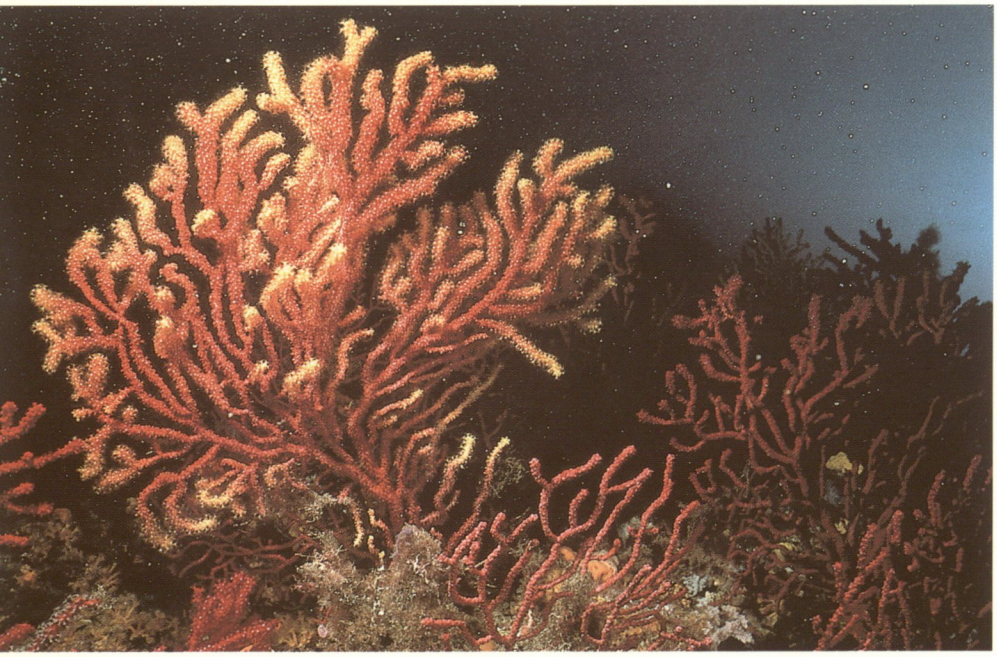

أنشطة برنامج الأعمال ذات الأولوية (سبليت)

حلقة عمل بشأن تخطيط شبكة متكاملة للمياه الحضرية

(Luqa، مالطة، 25-27 تشرين الثانى/نوفمبر 1999)

إن تحقيق ادارة فعالة "لتدفق" المياه خلال بيئة حضرية لتحقيق التنمية الحضرية المستدامة هى مهمة صعبة إلا أنها تتميز بالتحدى. وينبغى توجيه هذا تجاه تكامل الأهداف البيئية مع التخطيط الحضرى وتنفيذه على مستوى المدينة والجوار والمنازل منفردة. وفضلا عن ذلك، ينبغى أن يشمل التخطيط الحضرى وجوانب المياه الخاصة به التكامل خارج حدود المدينة، والأخذ فى الاعتبار حوض النهر حيث توجد المدينة والمنطقة المحيطة به التى تتأثر بالمدينة وتتفاعل معها. والاضافة الى ذلك! ينبغى اشراك جميع العاملين فى هذه العملية بفاعلية، بما فى ذلك التعليم والزراعة والمالية والطاقة. إن اشتراك الجمهور أساسى للحصول على نتائج فعالة (إعلان باريس، 1998).

ينبغى ألا يكون استخدام وادارة شبكات المياه الحضرية على حساب الأجيال القادمة. إن هدف الادارة المتكاملة لشبكة مياه حضرية هو تلبية الاحتياجات الحالية وفى المستقبل من خلال توفير خدمات منخفضة التكاليف وكافية يمكن تنفيذها واستدامتها على مستوى المجتمع المحلى. لقد نظمت حلقة العمل هذه كخطوة نحو تحقيق هذا الهدف.

لقد نظمت حلقة العمل خطة عمل البحر المتوسط وبرنامج الأعمال ذات الأولوية بالتعاون مع معهد تكنولوجيا المياه، مالطة، وعقدت فى الفترة 25-27 تشرين الثانى/نوفمبر 1999. وحضر الحلقة 17 ممثلا عن 15 بلدا من بلدان البحر المتوسط وكذلك ثلاثة خبراء تم دعوتهم من معهد تكنولوجيا المياه. ومن بين التوصيات التى اعتمدت دعا برنامج الأعمال ذات الأولوية الى مواصلة الانتهاء من المبادئ التوجيهية التى تأخذ فى الاعتبار نتائج حلقة العمل هذه! وتنفيذ عمله بالتعاون الوثيق مع فريق عمل لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة بشأن الادارة الحضرية والاضطلاع بأنشطة تهدف الى بناء القدرات والتدريب فى هذا المجال (ولمزيد من المعلومات : www.pppa.te.hr).

حلقة عمل بشأن الادارة المتكاملة للمناطق الساحلية وأحواض الأنهار

Toulon، 10-12 كانون الثانى/يناير 2000

إن المشاكل التى تواجهها المناطق الساحلية كانت محل تركيز المنظمات والمؤسسات الدولية التى تتناول إدارة الموارد الساحلية والبيئة. إن النهج السائد فى فجر الألفية الجديدة هو التوسع فى ادارة المناطق الساحلية لتشمل مناطق مستودعات المياه المتاخمة. إن العلاقة المادية والاجتماعية الاقتصادية بين أحواض الأنهار والمناطق الساحلية المتاخمة توفر الأساس لادارة التنمية طبقا لمبادئ الاستدامة.

إن برنامج الأمم المتحدة للبيئة من خلال برامج البحار الاقليمية والبرامج ذات العلاقة بالمياه الأخرى، وبالتزامن مع برناج الأعمال ذات الأولوية العامل فى البحر المتوسط من خلال برنامج ادارة المناطق الساحلية كون خبرة عالية فى الادارة المتكاملة للمناطق الساحلية. وأحد المبادرات المشتركة فى هذا المجال هو اعداد اطار مفاهيمى ومبادئ توجيهية لتخطيط الادارة المتكاملة للمناطق الساحلية وأحواض الأنهار. وتوضح الوثيقة مفهوم الادارة المتكاملة للمناطق الساحلية وأحواض الأنهار، التى يقصد منها أن تكون أول خطوة نحو تحقيق الأنشطة العملية والمشروعات.

وكانت الخطوة التالية لتنفيذ هذه المبادرة هى تنظيم حلقة عمل بهدف مناقشة المسائل المفاهيمية والعملية المتعلقة بتنفيذ الادارة المتكاملة للمناطق الساحلية. وعقدت حلقة العمل فى Toulon، فرنسا، فى الفترة 10-12 كانون الثانى/يناير 2000 . وعرضت فى الحلقة مبادئ توجيهية لتنفيذ الادارة المتكاملة للمناطق الساحلية ونوقش مدى ملائمتها لمشروعات ذات علاقة. وبجانب ذلك، أعدت دراسات حالة خصيصا لحلقة العمل لبيان التطبيق العملى للوثيقة.

مشروع بيانى لنهر Cetina : الملف البيئى والاجتماعى الاقتصادى

يتناول المشروع البيانى الذى يقوم على ادارته على نحو مشترك برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومركز الأنشطة الاقليمية لبرنامج الأعمال ذات الأولوية فى سبليت الادارة المتكاملة لحوض نهر Cetina والمنطقة الساحلية المتاخمة له. وهدفه هو عرض نهج جديد لادارة أحواض الأنهار وتأثيرها على المناطق الساحلية المتاخمة. لقد أختير مستودع مياه نهر Cetina كأنسب مثال لتوضيح هذا النهج. ففى عام 1999، أعد ملف المنطقة الايكولوجى الاجتماعى الاقتصادى على أساس أنشطة التخطيط والادارة فى المستقبل. ومن أجل هذا الغرض، وبدعم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة، تألف فريق عمل لاعداد وثيقة نوقشت فى اجتماع للأطراف المؤثرة. وعقد الاجتماع فى الفترة 14-15 كانون الثانى/يناير 2000 فى سبليت فى مقر مركز الأنشطة الاقليمية لبرنامج الأعمال ذات الأولوية. وكان الهدف الرئيسى للاجتماع هو عرض المرحلة الأولى للمشروع: ملف ايكولوجى واجتماعى اقتصادى وأوضاع االخلاف والامكانيات والقيود. وقدمت فى الاجتماع مقترحات لتعديل المشروع وتحسين نظام ادارة نهر Cetina. وعرضت أيضا مقترحات للمرحلة الثانية للمشروع.

حلقة عمل تونس بشأن "مراصد" البيئة والتنمية فى بلدان البحر المتوسط (18-20 تشرين الثانى/نوفمبر 1999)

بقلم Laria Silvia، الخطة الزرقاء

بعد مرور خمس سنوات على أول مؤتمر للرباط بشأن مراصد البحر المتوسط، نظمت حلقة عمل تونس الخطة الزرقاء/خطة عمل البحر المتوسط والسلطات التونسية بدعم من اللجنة الأوروبية (LIFE)، حيث اجتمع ممثلون عن 14 بلدا (ألبانيا وقبرص ومصر وأسبانيا وفرنسا واليونان وإيطاليا ولبنان ومالطة والمغرب وسلوفينيا وسوريا وتونس وتركيا) ومنظمات اقليمية (الوكالة الأوروبية للبيئة والمرفق المركزي الأوروبى لشبكة البيانات البيئية وخطة عمل البحر المتوسط والخطة الزرقاء والمناطق المتمتعة بحماية خاصة).

وفى حلقة العمل، تحقق تقدم كبير فى توضيح وتحديد المهام التى يتوقع أن تؤديها المراصد. وعرضت ونوقشت 17 خبرة على المستوى الوطنى أو الاقليمى (متوسطية وأوروبية). وأدت الدروس المستفادة من هذه الخبرات الى استنتاجات تشكل نوعا من "التوجيه" بما ينبغى عمله فى البحر المتوسط.

تنوع الحالات الوطنية

إن تطور المراصد يقوم على أساس الطلب الاجتماعى والسياسى. وبالنسبة لبلدان البحر المتوسط المختلفة الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى، كان انشاء الوكالة الأوروبية للبيئة فى عام 1993 خطوة هامة لقد فرض على البلدان الأوروبية بناء قدرتها على الرصد/التقييم البيئى، وفى بعض الحالات انشاء مراصد وطنية رئيسية (فرنسا وإيطاليا بصورة خاصة)، أصبح استخدامها الآن من الأمور المسلم بها على نطاق واسع.

أما فى بلدان جنوب وشرق البحر المتوسط، بدأت المغرب هذه العملية بانشاء أول مرصد عام فى عام 1994. وقررت المغرب أن تسير فى هذا الطريق على ضوء تقييم يشير الى أن التكاليف السنوية لتدهور البيئة فى أراضيها يبلغ 8 فى المائة من الناتج المحلى الاجمالى، ولهذا ينبغى وضع معلومات استراتيجية يمكن أن تساعد متخذى القرارات على اعادة توجيه خط التنمية عن طريق تكامل البيئة. ثم اتبعت تونس نفس المسار. وتحاول بعض البلدان فى الجنوب والشرق حاليا انشاء هيئات مماثلة (سلوفينيا ومالطة وألبانيا وتركيا وسوريا ولبنان والجزائر ...). وبالرغم من أن وضعها يشمل مدى واسع (هيئة عامة تحت اشراف ادارة فى وزارة أو وحدة مشروع داخل وكالة)، تشترك "مراصد" البحر المتوسط المختلفة فى الهدف الثلاثى لجمع المعلومات عن البيئة والتنمية واستخدام البيانات لعرض المؤشرات ونشر المعلومات.

دور المراصد وطرقها

إن دور المرصد ليس خلق البيانات ولكن بالأحرى وضع مؤشرات وتحليل الاتجاهات وانتاج وتعميم معلومات ذات قيمة مضافة للاستخدام فى اتخاذ القرارات العامة ("الابلاغ"). إن الابلاغ البيئى يعنى نشر معلومات، على أساس منتظم، عن نوعية البيئة والضغوط البشرية عليها واستجابات المجتمع (السلطات العامة والقطاع الخاص والمنازل والمستهلكين) للشواغل البيئية. إن اتاحة هذه المعلومات للجمهور يمكن أن يولد أثرا ايجابيا على سلوك المجتمع المدنى ويساعد فى ايجاد المناقشات المتناقضة الضرورية للصلة بين التنمية والبيئة ونوع الاجراء الذى يتعين اتخاذه.

بالنسبة "لمرصد" يتطلب اعداد تقارير عن البيئة درجة عليا من الشبكات لجمع البيانات (الاحصائيات والمعلومات العلمية والجغرافية ...) المطلوبة للتشخيص وتعتمد على الموضوعات المختارة وكذلك الخبرة الموضوعية لتحليل المشاكل وتفسير البيانات ومن الممكن أيضا ملء أى فجوات فى المعلومات الكمية.

تنشر بلدان من البحر المتوسط عديدة تقارير عن البيئة على فترات منتظمة. وفى البلدان التى مازال دور "المرصد" فى مراحله الأولية فسيكون التقرير المبدئ من هذا النوع غير كامل! ومع ذلك، سوف يصاغ على أساس برنامج الأنشطة المرحلية والطريقة التى تحدد المحتوى (الموضوعات البيئية والانمائية التى يجرى تناولها ونطاق الملاحظات والهيكل المنطقى) والجمهور المستهدف، ولاسيما متخذى القرارات وقنوات الاتصال على المستوى الجماهيرى (المنظمات غير الحكومية ووسائل الاعلام).

يحتل اعداد المؤشرات واستخدامها مركز الصدارة لأى دور "لمرصد". إن المؤشرات تمكن من قياس الاتجاهات الماضية، وبيان التطورات الجارية والتطورات الممكنة للتنبؤ بها وقرع أجراس الخطر فى حالات عدم الاستدامة التى تحتاج الى تصحيح أو تجنب.

ويمكن للمؤشرات أن تساعد أيضا على وضع أهداف كمية للنتائج المتحققة وقياس التقدم المحرز أو المسافة المتبقية لقطعها بالمقارنة بالأهداف الموضوعة (مؤشرات الأداء البيئى).

إن اعداد المؤشرات يساعد فى تحديد البيانات ذات الأولوية على أساس التنمية المستدامة وتستخدم فى انتاج معلومات يمكن أن تكون مفيدة فى اتخاذ القرارات وتوفر الدافع للعمل. وينبغى تطوير نشاط "المؤشرات" فى جميع البلدان فى اطار منسق. ويتوفر الآن الأساس المشترك لمؤشرات البحر المتوسط التى اعتمدت من خلال استخدام توصيات لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة كمرجع.

عمل المشاركة الأساسى

ينبغى ألا تحل "المراصد" محل مصادر البيانات (معاهد الاحصاء والمؤسسات القطاعية ذات البيانات المفيدة). وعلى العكس، ينبغى اقامة مشاركة ديناميكية مع موفرى البيانات الرئيسيين دون التقليل من الوقت المطلوب لجمع البيانات والمهارات المطلوبة لمناقشتها مع موفرى البيانات.

ومن الضرورى منذ البداية وطبقا لمبدأ المساعدة الاضافية اشراك مصادر البيانات الرئيسية فى أنشطة المرصد. وحتى لو قام منذ البداية هذا التفاعل على اساس شبكة غير رسمية، ستقوم فيما بعد على أساس صلب (حوافز مادية أو مالية برتوكول

للتعاون واطار قانونى) وتمتد الى شركاء آخرين من خلال انشاء لجنة توجيه.

نظم معلومات مفيدة وقواعد بيانات

تبين الدروس العملية المستفادة من الخبرات المختلفة أن هيكلة البيانات ليست مسألة التكنولوجيا فحسب وأن فى الواقع لاتوجد نظم معلومات معيارية لا تأخذ فى الاعتبار السياق وأولويات التنمية طوال الوقت. ونظرا لأن حجر العثرة يكون عادة "من أين نبدأ؟" فان الشرط الأساسى لتصميم أى نظام ينبغى أن يكون محدد الأهداف التى يتعين تحقيقها وتتضح الموضوعات البيئية والقطاعات الاقتصادية التى تشملها والغرض المقصود من استخدام المعلومات التى يجرى جمعها وتشكيلها.

ما هى أولويات العمل فى البحر المتوسط؟

غالبا ما يواجه انشاء مراصد وطنية صعوبات مؤسسية وتعبير غير كاف للإرادة السياسية. وفى هذا السياق، يصبح التعاون المتوسطى جوهريا فى دعم ظهور "المراصد" الوطنية وتحديد أفضل نوع للتازر يتعين اقامته بين المستويات الاقليمية والوطنية. وطبقا للمقررات التى اتخذتها الأطراف المتعاقدة (مالطة، تشرين الأول/أكتوبر 1999)، فان بلدان البحر المتوسط مدعوة على أساس طوعى لجمع البيانات المطلوبة لحساب 130 مؤشرا للبحر المتوسط أوردتها لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة وتساهم بفاعلية فى اعداد خطة عمل البحر المتوسط فى أول تقرير للبحر المتوسط عن التنمية المستدامة المزمع وضعه فى عام 2002 والذى سيقوم على أساس المؤشرات المختارة.

وفى تونس، دعيت المراصد الوطنية للبيئة والتنمية ووكالاتها المماثلة الى المشاركة فى هذا العمل مع خطة عمل البحر المتوسط، ولاسيما فى حساب المؤشرات المختارة التى يمكن أن تعمل على المستوى الوطنى، وكلما كان ممكننا، كيفية تفصيلها فى المناطق الساحلية والخط الساحلى. وبمجرد الانتهاء من هذا العمل، سيجرى تنظيم اجتماع للبحر المتوسط من قبل الخطة الزرقاء وخطة عمل البحر المتوسط لتمكين البلدان من تقديم مساهماتها.

المغادرون ..

السيد Adnan Aksel، موظف كمبيوتر ترك وحدة التنسيق فى نهاية شهر كانون الأول/ديسمبر 1999، حيث تم تحويل وظيفته الى وظيفة موظف اعلامى، وتجرى حاليا عملية التوظيف. وهو مواطن تركى ولد فى مدينة Yalova وبعد أن أنهى دراسته الثانوية فى بلده ذهب الى المملكة المتحدة وحصل على بكالوريوس فى علوم الكمبيوتر فى عام 1980. وعند عوته الى تركيا درس للحصول على درجة الماجستير فى علم الإقيانوغرافيا الطبيعية فى جامعة الشرق الأوسط التقنية، التى انتهى منها فى عام 1983. وانضم الى خطة عمل البحر المتوسط فى تموز/يولية 1987 حيث أصبح معروفا "بالسيد الكمبيوتر الشخصى" أو "عدنان" ببساطة. ويرجع الفضل له فى الاستخدام التدريجى خلال السنوات التالية للكمبيوتر ونظام معالجة البيانات فى وحدة أثينا وتدريب الموظفين على المهارات الجديدة المطلوبة فى جميع التخصصات، ولاسيما فى مجالى الاتصالات وعمل الأمانة وانشاء قواعد بيانات وشبكات مختلفة و website خطة عمل البحر المتوسط. ونظرا لخبرته فى البيولوجيا البحرية والكمبيوتر، كان مسؤولا عن الادارة والمعالجة والعرض البيانى لبيانات مدبول، وهى مهمة أساسية خلال المرحلتين الأولى والثانية للبرنامج التى ركزتا على أول قائمة جرد رئيسية للتلوث. وفى فترة 97/1996 وتولى تصميم ونشر العددين 33 و34 لنشرة أمواج المتوسط على أساس تجريبى فى داخل الوحدة، التى اصبحت "ملونة" وأكثر جاذبية. لقد مثل Adnan Aksel استخدام تكنولوجيات المعلومات/الاتصالات الجديدة فى خطة عمل البحر المتوسط.

السيدة Polly Ballis : تقاعدت فى نهاية شهر شباط/فبراير 2000 وهى تمثل "العصر البطولى" لخدمات دعم خطة عمل البحر المتوسط عندما كان البرنامج يجرى بناؤه من البداية، وعندما لم يكن معروفا الكثير عن تلوث البحر المتوسط، وعلى أساس العمل الادارى الذى تضمن اعداد الوثائق باللغات المختلفة والبريد والاتصال بالبلدان والمؤسسات وعقد وتنظيم الاجتماعات المؤسسية الرئيسية. وبعد تعيينها فى خطة عمل البحر المتوسط فى عام 1983 - عند انشاء وحدة تنسيق البحر المتوسط فى أثينا - عملت فى وظائف مختلفة فى الأمانة قبل أن تصبح "اليد اليمنى" للسيد إبراهيم الضراط فى أحد مراكز عصب البرنامج. ومنذ أصبحت وحدة أثينا أو كما تسمى خطة عمل البحر المتوسط "بالأمانة" (التى تعنى أمانة اتفاقية برشلونة) وهذه فرصة لنشير الى أن المصطلح يعنى حرفيا وأساسا: الجمع بين الدقة فى التصرف وحسن المجاملة والكفاءة، فكانت السيدة Polly Ballis إحدى البطلات "خلف الكواليس" ودون تفانيها لأصبحت خطة عمل البحر المتوسط رسالة ميته.

... والواصلون الى وحدة التنسيق

السيد فؤاد ابو سمرة تولى وظيفته كمدير فى مدبول فى وحدة أثينا فى تشرين الأول/اكتوبر 1999. ويعمل فى تنفيذ برتوكولى "المصادر البرية" و "الإلقاء" وكذلك برنامج الأعمال الاستراتيجى بشأن مكافحة التلوث من مصادر برية. وهو مواطن سورى درس فى فرنسا حيث حصل على دكتوراة الدولة فى الكيمياء البيئية فى عام 1981. وعند عودته الى سوريا تقلد وظائف علمية رسمية، ولاسيما فى المعهد العالى للعلوم التطبيقية والتكنولوجيا فى دمشق، حيث كان مدير مختبر التنمية البيئية. ولقد ترأس أيضا الفريق السورى خلال بعثة الاستكشاف البحرية السورية الروسية فى شرقى البحر المتوسط وترأس فريقا مسؤولا عن اعداد تقرير حالة البيئة فى سوريا، قبل أن يصبح مستشارا تقنيا لوزارة البيئة السورية فى عام 1998.

السيد خالد بن صالح حل محل السيد François Tissot (الذى عين فى مقر برنامج الأمم المتحدة للبيئة فى نيروبى) كمدير للصندوق/إدارى لخطة عمل البحر المتوسط. وهو مواطن تونسى ولد فى بلدة الزارة قرب تونس العاصمة وحصل على ماجستير فى الاقتصاد التطبيقى من جامعة Paris IX Dauphine فى عام 1984. وبعد أن عمل فى قطاع المصارف والتأمين فى بلده عين إداريا فى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون الآجئين فى الفترة 1993-1994 فى زئير ورواندا ثم رئيس بعثة رواندا للصليب الأحمر الفرنسى - اللجنة الدولية للصليب الأحمر - لاصلاح المراكز الصحية. وفى عام 1997 شارك فى بعثة الى العراق لاصلاح 100 مدرسة ومركز صحى فى اطار منظمة غير حكومية - برنامج ممول من اليونيسيف. وفى الفترة 1998-1999 كان الموفود الاقليمى للمالية/الادارة الى الاتحاد الدولى للصليب الأحمر والهلال الأحمر/الصليب الأحمر الفرنسى فى عمان (الأردن).

التقارير التقنية

MAP-Blue Plan/RAC :

Proceedings of the Seminar on "Prospective Land Planning and the player by player approach in the Mediterranean"

يشمل القسم الافتتاحى فى هذا المجلد الغنى مقدمة لمتخذى القرارات (موجز تنفيذى) مع تقريروموجز واستنتاجات حلقة التدارس التى عقدت لمدة ثلاثة أيام فى صوفيا انتيبوليس فى الفترة 7-9 تشرين الثانى/نوفمبر 1996، حيث اجتمع 30 مشاركا من 17 بلدا تحت اشراف الخطة الزرقاء. ويشمل القسم الثانى جميع العروض وجميع المناقشات تقريبا ونتائج الأفرقة العاملة. فقد عملت الخطة الزرقاء لسنوات عديدة فى التحليل المنتظم والمنظورى للمناطق الساحلية الذى يعنى تكييف الطرق والأدوات لتخطيط منظورى شامل على المستوى المحلى. ويجرى تناول جانب "تخطيط استخدام الأرض" بناء على قضية البيئة والتنمية. فقد أكد النهج الاقليمى على الأهمية الأساسية للعاملين المشاركين فى التخطيط والتنمية الاقتصادية والحماية البيئية فى تنمية المناطق الساحلية للبحر المتوسط، أى العاملون الذين من الصعب تشجيعهم على القيام بدراسات منتظمة ومنظورية واقناعهم بالحاجة الى أخذ نتائج هذه الدراسات فى عين الاعتبار للتخطيط بطريقة استشرافية وفعالة. وكان الهدف الرئيسى من حلقة التدارس هو عرض عمليات التنمية بمنهجية منظورية واختبار تحليل دور العاملين باستخدام تمارين محاكاة فى مجموعات صغيرة والتفكير فى مخاطر عملية التحضر الساحلية والمدن الساحلية التى ستنشأ فى المستقبل وكذلك المساهمة التى يمكن للتخطيط المنظورى أن يقدمها للقرارات السياسية الضرورية. إن جميع القادة المشاركين فى التخطيط سيجدون أفكارا كثيرة فى هذا التقرير التقنى القائم على حالات حقيقية عرضت ونوقشت فيما بعد (رودس والساحل السوري وخليج الاسكندرونة ومنطقة فوكا-مطروح وميناء مارسيليا) من قبل معظم الخبراء المعروفين فى هذا الميدان فى البحر المتوسط والعالم. ومن المأمول أن يتاح فى يوم من الأيام نص هذا المنشور بالانجليزية (No. 126 of the Series, Athens/MAP, 2000, 197 pages, only in French, E-mail:adavaki@unepmap.gr).

MAP-PAP/RAC :

"Formulation and Implementation of CAMP projects, operational Manual"

أصبحت برامج ادارة المناطق الساحلية إحدى السمات الرئيسية لخطة عمل البحر المتوسط طوال سنوات، حيث تتمتع بميزة تركيز جميع برامج مراكز الأنشطة الاقليمية فى هذا الميدان التى تمكنها من العمل مع الأفرقة الوطنية والخبراء المحليين. ومن ثم، كانت هناك أجيال ثلاثة من برامج ادارة المناطق الساحلية فى 13 بلدا (سبعة منها تم الانتهاء منها وأربعة مازالوا قيد الاعداد وواحد مازال جاريا). وفى اطار مركز برنامج الأعمال ذات الأولوية الموجود فى سبليت، قام بدور ريادى وأصبح له خبرة هائلة فى هذا الميدان. والهدف من الدليل الذى نشر فى أواخر عام 1999 هو تجميع هذه الخبرة واتاحتها لجميع الأطراف المؤثرة، بينما يحدد فى نفس الوقت مفهوم وأهداف برامج ادارة المناطق الساحلية، ودورها فى دعم التنمية المستدامة فى المنطقة، وأحكامها المؤسسية والتمويل والتنفيذ، وأخيرا المتابعة والتقييم عند الانتهاء. ويشمل الدليل 4 مرفقات تقدم المعلومات الأساسية عن برامج ادارة المناطق الساحلية، وبرنامج المشاركة فى كل مشروع واختيار المعايير للاستراتيجية، وأخيرا الأدوات والتقنيات المستخدمة فى برامج ادارة المناطق الساحلية (86 pages, only in English, PAP/RAC, Kraj 11، P.O. Box Sv. Ivana 74، 21000 Split, (Croatia, E-mail:pap@gradst.hr)

MAP-PAP/RAC :

Guidlines for integrated coastal area and river basin management (ICARM)

إن القصد من الاطار المفاهيمى والمبادئ التوجيهية المقدمة فى هذه الوثيقة هو :

- زيادة وعى جميع العاملين فى ادارة المناطق الساحلية بقضايا ادارة أحواض الأنهار؛
- زيادة وعى جميع العاملين فى ادارة أحواض الأنهار بادارة قضايا المناطق الساحلية؛
- توفير اطار مرجعى للادارة المتكاملة للمناطق الساحلية وأحواض الأنهار.

ينبغى النظر الى الاطار المفاهيمى والمبادئ التوجيهية للتخطيط كأدوات مرجعية عامة بينما يوجد الوصف التفصيلى للعمليات الطبيعية والأنشطة البشرية وتفاعلاتها فى المنشورات العلمية. ويمكن أيضا أن توفر المصادر المتخصصة تفاصيل الادارة البيئة وطرق وتقنيات التخطيط وكذلك المعلومات عن أدوات محددة.

يعرض الجزء الأول الاطار المفاهيمى الأساسى لربط ادارة المناطق الساحلية بأحواض الأنهار والعكس بالعكس.

- يوضح الفصل الأول السياق الأساسى للادارة المتكاملة للمناطق الساحلية وأحواض الأنهار ويوجز أسباب ادارتها المشتركة.
- ويصف الفصل الثانى الخواص الطبيعية الرئيسية والعمليات فى أحواض الأنهار والمناطق الساحلية .
- ويتناول الفصل الثالث قضية الاستخدامات البشرية لأحواض الأنهار والمناطق الساحلية مركزا على الضغوط السكانية وأنشطة التنمية الاقتصادية والموارد وعملية التحضر وتنمية البنية الأساسية وأنماط استخدام الأرض لبيان أثرها على النظم البيئية (خسارة الموائل والتلوث والتاكل وما الى ذلك) التى قد تؤثر أيضا على الأنشطة البشرية.
- ويبين الفصل الرابع الاطار والجوانب الأساسية (المبادئ والأهداف) للقيام بعمل مشترك فى ادارة أحواض الأنهار والمناطق الساحلية بما فى ذلك الاستراتيجيات البديلة لتنفيذها.

يحتوى الجزء الثانى على المبادئ التوجيهية لتخطيط الادارة المتكاملة لأحواض الأنهار والمناطق الساحلية.

- يعرض الفصل الخامس الخطوات الأساسية فى وضع خطة للادارة المتكاملة للمناطق الساحلية وأحواض الأنهار. ويبين كيفية تنظيم عملية الاستراتيجية ووضع خطة العمل.
- وأخيرا، يعرض الفصل السادس نظرة عامة لبعض أدوات السياسة العامة الرئيسية لتنفيذ الادارة المتكاملة ويبين السمات الأساسية والاستخدام المحتمل مع التركيز على الأدوات الحديثة.

تقدم المبادئ التوجيهية اطارا مفاهيميا للخطط المبدئية ويمكن أن تستخدم أيضا كأساس اختيارى لجوانب محددة للادارة المتكاملة للمناطق الساحلية وأحواض الأنهار (Separate English and French versions, PAP/RAC) Kraj 11، P.O. Box Sv. Ivana 74, 21000 Split, Croatia E-mail:pap@gradst.hr.

UNEP/MAP/RAMOGE :

Manual on the Biomarkers recommended for the MED POL Biomonitoring Programme"

إن هدف هذه الوثيقة هو توفير المرجع التقنى

للمختبرات المهتمة ببدء الرصد الأحيائى الروتينى لآثار التلوث. وعقب مقدمة عن عمليات التشوه واصابات برتوبلازما الخلايا واستخدام الاستجابات دون المميتة كأدوات للتشخيص، تركز الفصول الأربعة على التقييمات التالية: ضعف غشاء انحلال الخلايا ونشاط MFO ومستوى allothionein-met. كتب الدليل بمساعدة علماء من جامعتى مالطة وجنوة ومعهد جنوة للسرطان وادارة البيئة والتحضر والانشاءات فى إمارة موناكو، فى اطار التعاون بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة واتفاق RAMOGE - الذى يعنى امكانية الانتهاء من الدليل باضافة شريط فيديو يبين التقنيات المستخدمة.

(92 pages in English and French, UNEP/MAP, Athens, E-mail : adavaki@unepmap.gr)

MEDTAC-Blue Plan/RAC-MAP : A Mediterranean Vision of Water"

إن هذه الوثيقة من عمل Jean Margat et Domitille Vallee نيابة عن الخطة الزرقاء وفى بداية الشراكة العالمية للمياه/، MEDTAC فى اطار الرؤية العالمية للمياه التى عززها المجلس العالمى للمياه. ونشرت الوثيقة فى تشرين الأول/اكتوبر 1999، وكتبت واستكملت فى آذار/مارس 2000 لعرضها على المحفل العالمى للمياه فى لاهاى (هولاندا). وعقدت اجتماعات استشارية اقليمية عديدة فى عام 1999 فى كومو وبارى ومونبلييه ومالطة قبل اعادة صياغتها وذلك لجمع آراء الأطراف المؤثرة فى البحر المتوسط فى هذا المجال. وإذ تتبع النهج الاستشرافى للخطة الزرقاء، تستكشف الوثيقة السيناريوهات الممكنة المختلفة لمزيد من تطوير ادارة المياه وتعتمد على العمل الذى انتهى منه المركز فى هذا المجال. وإذ يأخذ شكل كتيب عملى، "يعرض" بيانات واتجاهات فى شكل تخطيطى وجداول وصور صغيرة، مع 3 سيناريوهات لعام 2025 : "A conventional water Mediterranean", "A water in crisis Mediterranean", "A sustainable Mediterranean water"

إن ما حاول أن يفعله المؤلفون وجميع من شاركوا فيه هو التأكيد على عدم استدامة عمليات التنمية التى لا تستجيب بسرعة للفشل المتوقع والطرق التى يمكن بواسطتها اعادة توجيه خط التنمية من غير المقبول الى المقبول.

(63 pages, only in French, Blue Plan, 15 rue Ludwig Van Beethoven, Sophia Antipolis 06560 Valbonne, France E-mail :planbleu@planbleu.org.

GWP/MEDTAC، 859 rue J.F. Breton 34090 Montpellier، Cedex، France E-mail:gwp.medta@mnet.fr)

ANPA-UNEP-ECOMED : Cleaner Production in the Mediterranean Region second regional report,"

"يتألف" الانتاج الأنظف" من التحسين المستمر للعمليات الصناعية أو اعادة تصميم أو استبدال المنتجات الحالية وذلك لتجنب تلوث الهواء والماء والتربة وخفض النفايات عند المصدر. ويتضمن تغييرا فى السلوك وكذلك استخدام معرفة فنية محددة وتحسين التكنولوجيا المستخدمة فى الصناعة. ولهذا فهو مبنى على فلسفة تهدف الى الوقاية من التلوث بدلا من معالجته. ونشرت هذه الوثيقة الوكالة الإيطالية الوطنية لحماية البيئة بالتعاون مع شعبة التكنولوجيا والصناعة والاقتصاد التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (باريس) و Ecomed (روما). وهى تعرض 16 دراسة حالة لانتاج أنظف فى تسعة بلدان مختلفة وهذه تتمم أو تستكمل 3 عروض صدرت فى التقرير الأول الذى نشر عام 1995. وفضلا عن ذلك، فان فصلا تفصيليا عن اتصالات وخبرات مفيدة عن عمليات الانتاج الأنظف ستكون دون شك مفيدة لأى فرد يشجع أو يود استخدام هذه الطرق فى البحر المتوسط. ويجرى استعراض الأنشطة المختلفة لمختلف الدول الساحلية، مع اعطاء أمثلة عملية للشركات التى تدعى بأنها "قصص نجاح"، وتوفير أسمائها التجارية وعناوينها لأى شخص يود تكرار هذه الخبرات. فهناك، مثلا، الشركة التونسية التى غيرت عملية استخراج زيت الزيتون بحيث حققت مستوى منخفضا من الهكسين، وبالتالى تلويث مياه النفايات؛ أو بالمثل مصنع الخميرة والمنظفات المصرى الذى خفض استخدام المياه والطاقة والكيماويات والمواد الأولية عن طريق تركيب لوحة تحكم مستندة على الكمبيوتر. ويجرى تفصيل كل حالة بالانجليزية، ولكن هناك موجز بالفرنسية والإيطالية.

(80 pages, in English, French and Italian, foreward dy Jacqueline Aloise de Larderel, Director of UNEP's TIE dividion, and Gianni Squitieri, Director of Ecomed, introduction by walter Ganapini, President of the ANPA. For copies contact ANPA, Via Vitaliano Brancati 48, 00144 Rome, Italy,
E-mail : cantoni@anpa.it or

UNEP-TIE, 39-43 quai Andre Citroen, 75730 Paris cedex 15, Paris, France, E-mail : unepie@unep.fr ; or Ecomed, Via di Porta Lavernale 26 , 00153 Rome, Italy,
E-mail : ecomed@inroma.roma.it)

CP News : ترتبط هذه النشرة بالعمل السابق على أساس يومى، نظرا لأنها تصدر من قبل مركز الأنشطة الاقليمية للانتاج الأنظف (برشلونة، أسبانيا) وجهات اتصاله الوطنى. ويقدم كل عدد يتألف من أربع صفحات استعراضا عاما عن أنشطة الانتاج الأنظف فى البحر المتوسط. ومن ثم، يجد القارئ فى العدد رقم 5 المنشور فى شهر كانون الأول/ديسمبر 1999 معلومات عن مشروعات تتعلق بالانتاج الأنظف فى كرواتيا و"ومدن صناعية جديدة صديقة للبيئة" فى مصر وحلقة عمل عن الكفاءة الايكولوجية عقدت فى برشلونة ويشير مدير المركز، Victor Macia، فى مقالتة الافتتاحية أن منع التلوث فى المراحل المختلفة لعملية الانتاج الصناعى يعنى قيمة مضافة، تتضمن المنافسة والنجاح. وينشر مركز الأنشطة

Newsletter from the RAC/CP and its National Focal Points Jul'99 N.4

CP News

Second Meeting of the Regional Activity Centre for Cleaner Production (RAC/CP) National Focal Points (NFP) (Spain)

الاقليمية للانتاج

الأنظف أيضا

نشرة"Medclean" وهى سلسلة من دراسات الحالة التى تبين مفهوم الانتاج الأنظف

each issue of CP News incorporates both the English and the French text : CP/RAC. Trav. De Gracia 56، 108006 Barcelona, Spain E-mail:cleanpro@cipn.es

ACCOBAMS Bulletin : نشرتها الأمانة المؤقتة لاتفاق موناكو بشأن صيانة الثدييات البحرية فى البحر الأسود والبحر المتوسط والمناطق المتاخمة للمحيط الأطلسى، وتفتح هذه النشرة (بالانجليزية والفرنسية) صفحاتها فى عددها الثانى لشهر تشرين الأول/اكتوبر 1999 لمختلف المساهمات الممتازة من منطقة البحر المتوسط لتشمل الجوانب القانونية للاتفاق والتفاعل بين الانسان والثدييات البحرية وحماية الموائل والبحوث والرصد وتربط بين الاتفاقيات الأخرى بشأن الثدييات البحرية

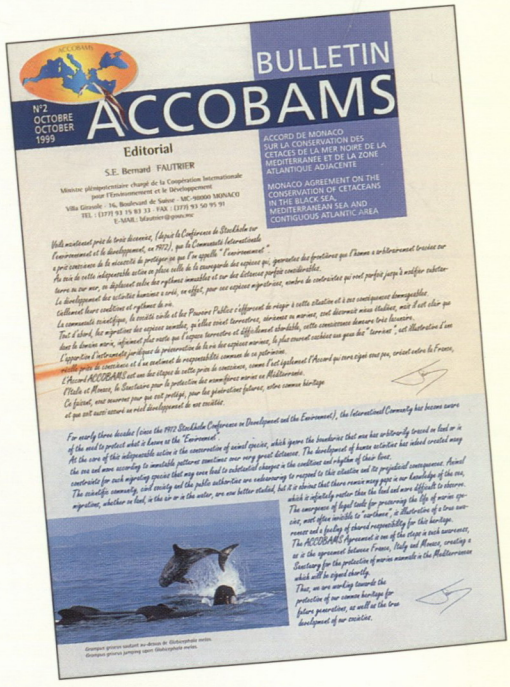

وحماية الموائل والبحوث والرصد وتربط بين الاتفاقيات الأخرى بشأن الثدييات البحرية (مثل ASCOBANS والبحر البلطيقى وبرن). وفى مقالة عن رصد الحيتان بقلم G. Lauriano (الادارة المتكاملة للمناطق الساحلية، روما) وأخرى بقلم C. Rais (CITE، تونس) عن متابعة الثدييات الى تقع فى الشباك يعرضان على القراء سؤالين ضروريين لبقاء أنواع الثدييات البحرية. إن هذه النشرة مهمة لأنها تجمع بين العمل العلمى السليم مع تصميم جذاب ومقالات ذات نوعية عالية والرغبة فى الوصول الى اوسع جمهور فى مجال حساس يتعلق بصيانة التنوع البيولوجى. وهى تخاطب أولا وأخيرا المنظمات والمنظمات غير الحكومية العاملة فى مجال حماية التراث الطبيعى لبحرنا المتوسط

(Accobams Bulletin, "Villa Girasole," 16 Bd de Suisse, 98000 Monaco, fax (+377) 93 50 95 91, E-mail :mcvanklaberen@gouv.mc)

UNEP/UNCHS : "The Kosovo Conflict : Consequences for the Environment and Human Settlements"

حتى قبل أن ينتهى الصراع فى كوسوفو، تألف فريق خاص للبلقان (فريق مهمة البلقان) تحت اشراف برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، وكان هذا على ضوء التقارير عن الأضرار الخطيرة على البيئة. وطلب الفريق مساعدة خبراء دوليين من بلدان عديدة .وترأس فريق مهمة البلقان Pekka Haavisto، وزير البيئة فى فنلندا. وتمشيا مع الأهداف التى حددها مجلس الادارة فى دورته العشرين فى عام 1999، ينبغى أن يكون برنامج الأمم المتحدة للبيئة فى وضع يمكنه من الاستجابة ،عندما تدعو الحاجة من خلال توفير التقييمات العلمية المحايدة بشأن مسائل مثل الكوارث الطبيعية أو المشاكل البيئية التى تتسبب فيها الأنشطة البشرية. ويلائم هذا التقرير السياق الجديد وينشر عقب البعثات الميدانية للتحقيق فى آثار الصراع والضربات الجوية: (1) على المواقع الصناعية: (2) على طول نهر الدانوب: (3) على التنوع البيولوجى فى المناطق المحمية: (4) على المستوطنات البشرية والبيئة فى كوسوفو: وكذلك فى الآثار الممكنة المترتبة على استخدام الأسلحة التى تحتوى على يورانيوم مستنفد. وبالنسبة للبيئة، تم تحديد "مواقع خطرة" فى أربع مدن صناعية فى صربيا Pancevo-وKragujevac وNovi Sad وBor- التى، طبقا لنتائج التقرير، تحتاج الى عمل عاجل لضمان سلامة البيئة وتنظيف هذه المناطق. أما بالنسبة لتلوث الدانوب، يعتقد الخبراء أن من الصعب تقييم دور الصراع الأخير، نظرا لأن التلوث يعود الى الستينات والمشاكل التى تراكمت عبر السنين. وأخيرا، بالنسبة للأسلحة التى ألقتها طائرات حلف الأطلسى فى البحر الأدرياتيكى فى طريق عودتها الى قواعدها فى إيطاليا، لم يتمكن فريق مهمة البلقان إلا من تسجيل المعلومات التى أعطيت له عن أماكن معظم القنابل التى ألقيت (93) والتى دمرت فى انفجارات تمت مراقبتها. أما بالنسبة للأسلحة التى تحتوى على يورانيوم مستنفد، حيث ثبت من المستحيل الحصول على تأكيد باستخدامها، يوصى فريق مهمة البلقان بمواصلة التحقيق حتى يتم وجود دليل مع أى مواد يمكن وجودها قد تم تخزينها بأمان، واتخاذ الإجراءات الصحية المطلوبة فى مثل هذه الظروف. وينبغى ملاحظة أن فى أواخر آذار/مارس 2000 تلقى برنامج الأمم المتحدة للبيئة من منظمة حلف الأطلسى معلومات عن استخدام هذه الأسلحة وأنه سيقوم بمزيد من البعثات لتحديد آثارها. لقد تأثرت صيانة التنوع البيولوجى بالصراع فى المنطقة بأكملها ويبدو أنها تعانى نتيجة لتدمير البنية الأساسية المؤسسية التى تعتمد عليها. ويحتوى التقرير على ترتيب زمنى للصراع وعرض تفصيلى للملاحظات التى سجلت فى كل موقع وحالة المستوطنات البشرية فى كوسوفو والاعتبارات القانونية على آثار الصراع (ولاسيما على أساس بعض أحكام اتفاقية بازل للتحكم فى نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود). وكتب السيد Klaus Topfer، المدير التنفيذى لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة فى التمهيد : "إن نتائج وتوصيات فريق مهمة البلقان تعتبر قراءة مهمة. فهى تؤكد على الربط بين تلوث البيئة والمساعدة الانسانية. ويبين التقرير أيضا الحاجة الى ادارة التخطيط البيئى والمستوطنات البشرية فى الصراعات. وإننى على يقين بأن الهدف الحيادى والتقييم العلمى للحالة الفعلية فى الميدان فى مرحلة ما بعد الصراع مسألة ضرورية. إن هذا النهج يوفر مصدرا للمعلومات يعتمد عليه للشعوب المتأثرة. ويوفر أيضا أداة للادارة للمجتمع الدولى كجزء متكامل من متطلبات التقييم فى الجهود الانسانية فى حالات الطوارئ فى المناطق التى مزقتها الحروب". لقد أثار هذا التقرير! وهو الأول من نوعه من منظمة من منظمات الأمم المتحدة الرئيسية وكذلك المناقشات التى أعقبته، درجة من الأهمية على موضوع حماية البيئة فى أوقات الصراع المسلح (لمزيد من القراءة:

The Environmental Consequence of War : Legal, Economic and Scientific Prespectives, by Jay E. Austin and Carl E. Bruch eds., Cambribge University Presse, 2000; For copies of UNEP/UNCHS : SMI Limited, P.O. Box 119, Stevenage, Hertfordshire sg 1 4TP, Fax : +44 14387448844, E-mail : customerservices@earth-print.demon.co.uk

Marine Specially Protected Areas, the General Aspects and the Mediterranean region System

نشر تحت توجيه Tullio Scovazzi. إن هذا الكتاب هو ناتج مشروع بحث موله المجلس الإيطالى الوطنى للبحوث ووزارة البحوث العلمية الإيطالية. وهو يقدم دراسة كاملة لأى بلد بها مناطق تتمتع بحماية خاصة فى البحر المتوسط والتعاون الاقليمى فى هذا الميدان وفى مجال مصايد الأسماك (وهذا القطاع يرتبط ارتباطا وثيقا بالتنمية المستدامة للمناطق البحرية). إن Tullio Scovazzi أستاذ القانون الدولى فى جامعة ميلانو، وباعتباره ممثلا لإيطاليا، فقد اشترك فى تنقيح الصكوك الجديدة لبرشلونة فى عام 1995. ولم يكن هناك أفضل منه للاضطلاع بهذا المنشور ويضع إسمه على سبعة فصول من الثمانية التى تشكل الكتاب. فهو يقدم دراسة متعمقة فى الجوانب القانونية الوطنية والدولية للمناطق المحمية والقيود المفروضة على الملاحة فى هذه المناطق. ويتضمن الجزء الثانى نصوص الصكوك القانونية الرئيسية للبحر المتوسط من برتوكولات اتفاقية برشلونة الى اتفاقى RAMOGE و ACCOBAMS ويوفر سلسلة من خرائط المناطق البحرية المحمية الإيطالية (280 pages in English -with some original French legal texts-. Editions Kluwe Law International, International Enviromental Law and Policy Series, volume 52, P.O. Box 322 3300 Ah Dordrecht, The Netherlands).

Spain : a sustainable tourism.

مع متوسط 43 مليون زائر فى السنة، تعتبر أسبانيا البلد السياحى الرائد الذى أثبت ذلك منذ 30 عاما. ويمثل القطاع السياحى 10 فى المائة من ناتجها القومى الاجمالى ويولد ملايين الوظائف ويوفر العمالة لحوالى 8 فى المائة من السكان. ولكن كما هو الحال فى بلدان البحر المتوسط الأخرى، هناك جانب سلبى لهذا النجاح، آثار غير مرغوبة على البيئة وعلى المجالات الثقافية. وهذه الوثيقة، التى نشرتها وزارتا الاقتصاد والسياحة الأسبانيتين، ترسم صورة للأفكار الرئيسية لوضع السياحة على المسار المستدام: سيناريو لتنمية هذا القطاع والتخطيط المتكامل الناضج والحضرى والآخذ فى الظهور للمقاصد السياحية فى اطار اجتماعى ونظام ايكولوجى قومى والمناطق المحمية وادارة السياحة البيئية والاعلام وزيادة الوعى الجماهيرى. ومثل بلدان أخرى فى حوض المتوسط، تستكشف أسبانيا وسائل السياحة البديلة التى تحترم تراثها الطبيعى والثقافى الغنى. لقد إكتسبت خبرة هائلة فى هذا المجال - ولاسيما فى جزر Balearic حيث اتخذت تدابير علاجية هائلة - ومن الحقيقة المعروفة باعتبارها المدير المشارك للفريق الموضوعى للسياحة المستدامة قد عملت بفاعلية فى صياغة توصيات ومقترحات العمل للجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة (97 pages in Spanish and English, Centro de Publicaciones y Documentacion, Ministerio de Medio Ambiente, Plaza San Juan de la Cruz, 2871 Madrid Fax : 91 5976186, 1999).

Killer Algae, by Alexandre Meinesz.

هذا هو النص الأمريكى المستكمل للكتاب الذى صدر فى فرنسا فى عام 1997. ويشمل أيضا تقريرا من حلقة العمل التى نظمتها خطة عمل البحر المتوسط فى Heraklion (كريت) فى آذار/مارس 1998، التى أكد على نوعيتها المؤلف، اجتماع Leavenworth (واشنطن، الولايات المتحدة

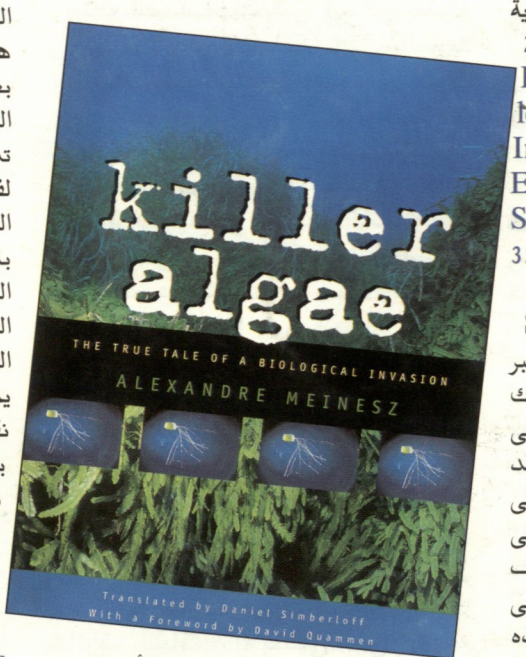

الأمريكية)

فى آيار/مايو 1998 بشأن الآفات البحرية، وكذلك الدراسات الجينية الحديثة التى أثبتت أن منشأ Caulerpa taxifolia كان حوض مائى، وبذلك وضعت حدا - على الأقل فى هذه النقطة - للجدال الذى ظل لعدة سنوات. ونظرا لأن هذا الكتاب مكرس بالكامل للطحالب التوسعية التى ظهرت فى عام 1984. وباعتباره استاذا للبيولوجيا فى Universiy's Laboratoire du Littoral Marin (فرنسا) ورئيس اللجنة البيئية لـ Provence - Alpes - Cote d'Azur، كان Meinesz Alexandre من أوائل من دقوا ناقوس الخطر، أو بعبارة أخرى العلماء الذين! عندما رصدت الطحالب لأول مرة فى البحر المتوسط، اصروا على أن تتخذ السلطات العامة فى البلدان المعنية - فرنسا وإيطاليا وأسبانيا وكرواتيا - خطوات للقضاء عليها أو مكافحة انتشارها على الأقل بينما مازال هناك وقت، نتيجة لخطرها على النظام الايكولوجى البحرى. ويرد فى الجزء الأكبر من الكتاب تفاصيل الجدال الذى بدأته هذه الظاهرة. وكانت فى البداية مسألة علمية سريعا ما تطورت الى مسألة سياسية واعلامية. ويتوصل المؤلف الى ثلاثة استنتاجات من "مسألة Caulerpa". الأولى، أن فى غياب آراء أخلاقية وعلمية حرجة، يفتح الباب على أسوء أنواع استغلال وسائل نشر المعرفة. وعندما يقبل متخذوا القرارات هذا كذريعة لعدم القيام بعمل لتهديد واضح، يصبح مناشدة وسائل الاعلام وبالتالى الرأى العام مسألة لايمكن الاستغناء عنها، مع كل مخاطر الاعلام الخاطئ ولوى الحقائق التى تحتويها. وهناك مأزق حقيقى هنا للعالم، الذى عليه أن يوازن الحقائق بعناية. وثانيا، كانت بعض تخصصات البيولوجيا مثل علم النبات وعلم الحيوان فى تدوهور طوال العشرين سنة الماضية وذلك لفائدة كيمياء الحياة - وهو مصدر الربح فى المستقبل وبالتالى يفضله الكفيلون بدءا بالدول. وكسب هذا الشكل من انخفاض البيولوجيا فى اللحظة التى ظهرت فيها الفكرة الرئيسية للتنوع البيولوجى. وكان السؤال الثالث الذى سأله المؤلف هو: كيف يمكننا ادارة وحماية التنوع البيولوجى عند نقطة يكون كامل مجالات المعرفة فيها يمر بعملية اختفاء؟ وأحد مزايا هذا الكتاب هو دخوله عملية التفكير القائمة على أساس هذه الأسئلة الثلاثة، وهى عملية تقع فى قلب "المجتمع المعرض للخطر" - وبالتالى مجتمع قائم على مبدأ "الحذر" - الذى انتقلنا اليه فعلا فى ميادين كثيرة أخرى (translated by Daniel Simberloff, foreword by David Quammen, The University of Chicago Press, Cicago 60637, 1999).